الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشّعبية
وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
جامعة إبن خلدون تيارت
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

مذكرة مقدّمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: الغرب الإسلامي في العصر الوسيط

موســـومة بـ:

# كتاب" المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب " للونشريسي في اهتمامات الباحثين الجزائريين

# (رصد وتقييم)

إعداد الطالب:
مداس بدر الدين

إشراف:
أ.د. عليلي محمد

لجنة المناقشة

| الأستاذ | الصفة |
|---|---|
| د. كريب عبد الرحمان | رئيسا |
| أ. د عليلي محمد | مشرفا ومقررا |
| د. صديقي نصيرة | عضوا مناقشا |

السنة الجامعية:

1445ـ 1446 هـ / 2024ـ 2025 م

بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم

# إ هـد ا ء :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

قال الله تعالى: {وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا} سورة الإسراء، الآية 23.

إلى أعظم نعم الله عليّ بعد الإيمان، إلى أمي الحبيبة، منبع الحنان والعطاء، من علمتني أن الحياة كفاح، ومن وهبتني عمرها، وقدّمت سعادتها من أجل راحتي، إلى تلك التي كان دعاؤها النور الذي رافقني في طريقي... إليكِ يا قرة عيني، يا أغلى الناس، يا أمي الغالية، أهدي ثمرة جهدي ونجاحي.

وإلى والدي العزيز، الذي غرس في نفسي القيم والمبادئ، وكان قدوتي ومصدر إلهامي، من أنار دربي بخبرته، وعلّمني الاعتماد على النفس ومواجهة التحديات... أطال الله في عمرك، وبارك فيك.

وإلى رفقاء الدرب، وأصدقاء الدراسة الذين شاركوني المشوار، وإلى كل من أحاطني بمحبته ودعمه في هذه الحياة...

# شكر وتقدير

الحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، حمداً يملأ السماوات والأرض، وما بينهما وما شاء الله من شيء بعد.

أما بعد، واستناداً إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"، فإنني أتوجه بأسمى آيات الشكر والتقدير والامتنان إلى **الأستاذ محمد عليلي**، الذين تكرم بالإشراف على هذا العمل، وقدم لي من وقته وجهده ونصحه ما كان له بالغ الأثر في إنجاح هذا المشروع، رغم كل الصعوبات التي واجهتني. فله مني جزيل الشكر، وعظيم الامتنان، وصدق الدعاء بالتوفيق والسداد.

أتقدّم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى لجنة المناقشة الموقّرة، وعلى رأسها الأستاذ الفاضل كريب عبد الرحمان، لما تفضّل به من توجيهات قيّمة وملاحظات بنّاءة، وهو من رسم لي خطة بحثي جزاك الله خير الجزاء. كما أخصّ بالشكر الأستاذة صديقي نصيرة على ما تفضلت به من جهد مبارك ومساهمة قيمة في مناقشة عملي .

ولا يفوتني أن أتوجّه بخالص الامتنان إلى السيد محمد تاج، عميد الكلية، على دعمه المتواصل وتوفيره الأجواء الملائمة لإنجاح هذه المحطة العلمية. كما أرفع أسمى آيات الشكر والتقدير إلى إدارة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، وقسم التاريخ، على ما قدّموه من تسهيلات ومرافقة إدارية وتنظيمية، كان لها الأثر الكبير في تيسير مساري الأكاديمي.

قائمة مختصرات البحث :

قائمة الإشارات و الرموز:

| الرمز | مدلول الرمز |
|---|---|
| ط | الطبعة |
| تر | الترجمة |
| د ط | دون طبعة |
| إش | الإشراف |
| د س | دون سنة النشر |
| ص | الصفحة |
| ج | الجزء |
| م | ميلادي |
| هـ | هجري |
| تح | التحقيق |
| " " | متن الحديث |
| د م ن | دون مكان النشر |

# مقدمـــــــــة

الحمد لله حمداً يليق بجلاله، حمداً شاكراً لأنعمه، ناطقًا بفضله، سائلًا منه التوفيق والسداد، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد بن عبد الله، النبي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

{ يَرفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُم وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلعِلمَ دَرَجَٰت وَٱللَّهُ بِمَا تَعمَلُونَ خَبِيرٞ} سورة المجادلة، الآية 11 .

أما بعد :

يُعدّ كتاب المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب للإمام الونشريسي أحد أبرز المصنفات الفقهية التي شهدها الغرب الإسلامي في العصر الوسيط، لما له من قيمة علمية ومنهجية جعلته مرجعًا أساسيًا في تاريخ الفقه المالكي، ومصدراً ثريًا لدراسة الحياة الفكرية والاجتماعية والقانونية لتلك الحقبة. وقد حظي هذا الكتاب باهتمام بالغ من قِبل الباحثين، خاصة في الجزائر، لما يحمله من معطيات تاريخية وفقهية ترتبط بالفضاء المغاربي عامة، وبالجزائر خاصة.

وفي ظل هذا الاهتمام المتزايد، تنوّعت الدراسات الجزائرية حول هذا المصنف من حيث مناهجها، وزوايا معالجتها، وأهدافها، ما يفرض ضرورة الوقوف عند هذه الجهود العلمية، وتقييم ما أُنجز من أبحاث أكاديمية بشأنه، قصد استجلاء مدى الإضافة المعرفية التي قدمها الباحثون الجزائريون، وكذا الكشف عن النقائص والثغرات التي ما تزال قائمة في هذا المجال.

لذلك، أسعى في هذه المذكرة إلى رصد وتقييم دراسات الباحثين الجزائريين حول كتاب المعيار المعرب للونشريسي، بغية إبراز مدى حضور هذا الكتاب في البحث الجامعي

الجزائري، وتحديد مستوى التناول العلمي له، مع تقديم قراءة تحليلية نقدية للدراسات المنجزة، سواء من حيث المضامين أو المنهج أو الإضافة العلمية. والغاية من ذلك، المساهمة في تعزيز البحث العلمي الجاد حول التراث الفقهي المغاربي، والدفع نحو استثمار أفضل لهذا الإرث في الدراسات التاريخية والفكرية المعاصرة.

**أهمية موضوع البحث:**

1. **الطابع المرجعي لكتاب *المعيار المعرب*:**

يُمثل مصدراً مركزياً يعكس ملامح الفكر الفقهي والاجتماعي في الغرب الإسلامي.

2. **إبراز وعي الباحثين الجزائريين بالتراث الفقهي:**

تحليل الدراسات المنجزة يكشف عن إدراك متزايد بقيمة *المعيار* ومكانته في بنية الفكر الفقهي المغاربي.

3. **تقييم الحضور الأكاديمي للكتاب:**

يسعى البحث إلى تحديد مدى حضور *المعيار* في الوسط الجامعي الجزائري، وقياس حجم الاهتمام به من طرف الباحثين.

4. **تحليل الإنتاج العلمي المتعلق بالكتاب:**

يتم رصد وتقييم:

- الرسائل الجامعية (ماجستير ودكتوراه).
- المقالات العلمية المحكمة.

وذلك من حيث المنهج، والمقاربة، والمستوى العلمي.

5. **رصد مواطن القوة والقصور في الدراسات الحالية:**

يسمح هذا التحليل بتحديد الثغرات المنهجية والعلمية، وتوجيه البحث المستقبلي نحو سدّها.

6. **بناء قاعدة معرفية مسانِدة:**

يهدف البحث إلى إعداد قاعدة بيانات تحليلية، تُشكّل مرجعًا للباحثين في مشاريعهم القادمة.

7. **تشجيع البحث في التراث الفقهي المغاربي والجزائري:**

يُسهم هذا العمل في تحفيز الباحثين الشباب على الانفتاح على هذا الحقل الغني، الذي ما يزال في حاجة إلى المزيد من الجهود العلمية الجادة.

**دوافع إختيار الموضوع:**

لقد تم اختياري لموضوع "رصد وتقييم دراسات الباحثين الجزائريين للكتاب المعيار المعرب للونشريسي" وهو موضوع أخترناه لأسباب علمية أبرزها:

1ــ الأهمية العلمية للمصدر المدروس (المعيار المعرب):

لما يتميز به هذا الكتاب من مكانة مرموقة في التراث الفقهي المالكي، وكونه مرجعًا أساسيًا يعكس تطور الفكر الفقهي والاجتماعي والسياسي في المغرب الإسلامي، وخاصة في الجزائر.

2ــ رغبة في الكشف عن جهود الباحثين الجزائريين في هذا المجال:

سعيت من خلال هذا الموضوع إلى التعرف على مدى تفاعل الباحث الجزائري مع هذا المصنف، وتقييم نوعية هذه الجهود وتوجهاتها.

3ــ غياب الدراسات التقييمية الشاملة:

رغم تعدد الدراسات حول المعيار المعرب، إلا أن أغلبها ركّز على فتاويه أو مضامينه دون تقييم شامل للدراسات نفسها، مما يجعل هذا الموضوع جديداً نسبياً ويملأ فراغاً في البحث العلمي.

4ــ أهمية التوجيه العلمي للمشاريع المستقبلية:

من خلال تحليل وتقييم الموجود من الأبحاث، يمكن الإسهام في توجيه الطلبة والباحثين نحو مواضيع جديدة غير مطروقة، أو تطوير مناهج معالجة موضوعات سبق تناولها.

5ــ خدمة التراث الفكري الجزائري :

اختيار هذا الموضوع نابع من الحرص على إبراز التراث الفقهي الجزائري، وتسليط الضوء على مدى انخراط الباحثين المعاصرين في استثماره علمياً.

6ــ إمكانات الموضوع من حيث المادة العلمية وإطلاعي على هذه السلسلة:

يتيح هذا الموضوع فرصاً واسعة للتحليل، سواء من خلال دراسة مناهج الباحثين، أو تصنيف المواضيع المعالجة، أو نقد الإضافات العلمية المقدمة.

**إشكالية موضوع البحث:**

رغم الأهمية العلمية الكبرى التي يكتسيها كتاب المعيار المعرب للونشريسي في الفقه المالكي وتاريخ الغرب الإسلامي، ورغم تعدد الدراسات الجزائرية التي تناولته من زوايا مختلفة، إلا أنّ هذه الجهود لم تحظَ – في الغالب – برصد علمي نقدي يُبرز منجزاتها ويكشف حدودها.

وعليه، تُطرح الإشكالية الأساسية التالية: **ما مدى اهتمام الباحثين الجزائريين بكتاب المعيار المعرب للونشريسي، وما طبيعة الدراسات المنجزة حوله، وما موقعها من حيث القيمة العلمية والمنهجية في خدمة التراث الفقهي المغاربي؟**

**الأسئلة الفرعية المنبثقة عن الإشكالية:**

1ــ ما هو الإطار العام للكتاب موضوع الدراسة؟ وما مميزاته العلمية والمنهجية التي جعلته محلّ اهتمام الباحثين؟

2ــ ما حجم الدراسات الجزائرية التي تناولت المعيار المعرب؟ وفي أي صيغ وردت (مذكرات، أطروحات، مقالات...؟).

3ــ ما هي أهم المحاور أو الزوايا التي تم التركيز عليها في معالجة الكتاب؟

4ــ ما الإضافات العلمية التي قدمها الباحثون الجزائريون من خلال دراساتهم للكتاب؟

5ــ ما أوجه القوة والضعف في هذه الدراسات، على مستوى المحتوى والمنهج والتوثيق؟

**المنهج المعتمد للبحث:**

اعتمدنا في هذه المذكرة على المنهج الوصفي التحليلي نظرا لطبيعة الموضوع، وذلك من خلال رصد الدراسات الجزائرية المنجزة حول كتاب المعيار المعرب من حيث الكم والنوع، وتحديد خصائصها العامة، وأيضا تحليل مضامين هذه الدراسات، بتفكيك مقارباتها ومناهجها وزوايا معالجتها، كما قمت بتوظيف المنهج النقدي التقييمي في مرحلة لاحقة من البحث، من أجل: إبراز مكامن القوة في الدراسات محل الرصد، كشف أوجه القصور والاختلالات المنهجية أو المعرفية إن وُجدت.

**الدراسات السابقة:**

وبحسب ما توصّلنا إليه من خلال البحث والدراسات السابقة، تبيّن وجود ندرة واضحة في الدراسات المستقلة والشاملة التي تناولت هذا الموضوع بعمق علمي ومنهجي، وهذا ما يمنح موضوعي أصالة وجدّة.

وجود دراسات جزئية تمسّ الموضوع بشكل غير مباشر، ومنها:

دراسات تناولت المعيار المعرب كمصدر في أبحاث تاريخية أو فقهية، لكنها لم تُقيِّم مجمل الإنتاج العلمي الجزائري المتعلق به، بل استخدمته فقط كمادة أو مرجع مثل:

- بلشير عمر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي، بعنوان جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في المغربين الأوسط و الأقصى من القرن 6 إلى 9 هـ / 12ـ 15 م من خلال كتاب المعيار للونشريسي ، قسم التاريخ وعلم الآثار ، كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2009ـ 2010م.

أبحاث تناولت شخصية الونشريسي، أو المدرسة الفقهية المغاربية، وتطرقت إلى كتابه في سياق عام، دون تقييم الدراسات المنجزة حوله مثل:

- قادة دين، القيمة المصدرية التاريخية لكتاب المعيار المعرب للونشريسي، جامعة الجزائر 2، الجزائر.
- لامية زكري، من أعلام تلمسان: أبو العباس أحمد الونشريسي 843هـ ـ 914هـ / 1430مـ 1508م: سيرة ومسيرة، مجلة العصور الجديدةـ العدد 10 جويلية ، 1434هـ / 2013م.

**خطة البحث:**

بناءاً على طبيعة الموضوع وأهدافه، تم تقسيم هذه المذكرة إلى ثلاثة فصول رئيسية، تناول كل واحد منها جانباً من الجوانب المرتبطة بموضوع رصد وتقييم دراسات الباحثين الجزائريين حول كتاب المعيار المعرب للونشريسي، على النحو الآتي:

- **الفصل الأول: ترجمة موجزة لأحمد الونشريسي .**

تم تخصيص هذا الفصل للتعريف بصاحب كتاب المعيار المعرب، من خلال عرض موجز لأبرز محطات حياته، وذلك عبر العناصر الآتية: اسمه ونسبه، ولادته ونشأته، أسرته، شيوخه وتلاميذه، هجرته إلى فاس، مكانته العلمية، وأهم مؤلفاته.

**الفصل الثاني: التعريف بكتاب المعيار المعرب .**

ويتضمن دراسة تحليلية للكتاب من حيث: تعريفه ودلالة تسميته، منهج الونشريسي فيه، محتوياته العامة، تاريخ تأليفه والغرض من تصنيفه، مصادره المعتمدة، قيمته العلمية، أهمية النوازل في الدراسات التاريخية، طبعاته ومختصراته، إضافة إلى الإشارة إلى بعض الإشكالات المرتبطة بالكتاب.

- **الفصل الثالث: نماذج من اهتمامات الباحثين الجزائريين بكتاب المعيار المعرب.**

يعرض هذا الفصل جهود الباحثين الجزائريين في دراسة هذا الكتاب، من خلال رصد وتحليل نماذج من: الرسائل الجامعية (مذكرات ماستر وأطروحات دكتوراه).

المقالات العلمية المحكمة، المداخلات المقدّمة في المؤتمرات والندوات والمحاضرات الأكاديمية، مع تقديم قراءة تحليلية نقدية لها من حيث المنهج والمضمون والقيمة العلمية.

**نقد المصادر و المراجع المعتمدة :**

**المصادر :**

- أحمد بن يحيى الونشريسي، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس و المغرب، دار الغرب الاسلامي، الرباط، 1401هـ ـ 1981م، ويعتبر مرجعا مركزيا في الدراسات الفقهية والتاريخية الجزائرية، كما يعتبر مصدرا أساسيا لتقييم الإنتاج العلمي، فدور هذا المرجع في مذكرتي ليس كموضوع للدراسة، بل كمصدر موثوق اعتمدت عليه لتوثيق معلومات تتعلق بشخص الونشريسي وسيرته العلمية.
- الونشريسي، إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام أبي عبد الله مالك ،تح الصادق بن عبد الرحمان الغرباني، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1427هـ 2006م، فدور هذا المرجع في مذكرتي ليس كموضوع للدراسة، بل كمصدر موثوق اعتمدت عليه لتوثيق معلومات تتعلق بشخصية الونشريسي وسيرته العلمية.
- الونشريسي، عدة البروق في جمع ما في المذهب من الجموع والفروق، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط1 ، 1410هـ / 1990م، وجود هذا الكتاب ضمن قائمة مؤلفاته يُبرز أنّ الونشريسي اشتغل على أبواب متعددة: الفتاوى (المعيار المعرب)، الفروق (عدة البروق)، القواعد، الردود... مما يعطي صورة شاملة عن موسوعيته العلمية.

**المراجع :**

- كمال السيد أبو مصطفى، جوانب من الحياة الإجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الاسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيار المعرب للونشريسي، مركز الإسكندرية للكتاب.
- أحمد علي الزاملي، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه بعنوان، الآيات القرآنية الواردة في الرد على البدع المتقابلة دِرَاسَةٌ عَقَدِيَةٌ، دكتوراه –الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة– كلية الدعوة وأصول الدين قسم العقيدة، الدراسات العليا، المملكة العربية السعودية، 1437هـ، 1438هـ.
- أحميدة النيفر، المعيار والهواية والحوار، قراءة في التجربة التاريخية للغرب الإسلامي، مجلة آفاق الثقافية والتراث، عدد 14 ، 1417هـ / 1996 م.
- مسعود كربوع، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط بعنوان: نوازل النقود والمكاييل والموازين في المعيار المعرب للونشريسي، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة باتنة، 1434 هـ / 2012م.
- ياسين سلين، مذكرة لنيل شهادة الماستر بعنوان: نوازل التربية والتعليم من خلال كتاب المعيار للإمام الونشريسي، شعبة العلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي، 1439هـ 1440هـ / 2018م –2019م.

**الصعوبات والعوائق :**

**لقد واجهت في بحثي هذا عدة عراقيل أذكر منها :**

• صعوبة حصر جميع الدراسات الجزائرية المنجزة حول الموضوع: بسبب تشتت الأبحاث ما بين مذكرات غير منشورة، ومقالات دورية، وأطروحات جامعية موزعة على جامعات مختلفة.

• قلة الباحثين الجزائرين الذين تناولوا المعيار المعرب للونشريسي في دراساتهم.

• صعوبة الوصول إلى بعض الوثائق والمذكرات: خاصة تلك التي لم تُرقمن بعد، أو المحفوظة في مكتبات جامعية محلية يصعب الوصول إليها ، فلم أستطع تحميلها.

# الفصل الأول:

# التعريف بالإمام أحمد الونشريسي

1ــ اسمه ونسبه.

2ــ ولادته ونشأته.

3 ــ أسرته.

4ــ شيوخه وتلاميذه.

5ــ هجرة الونشريسي.

6ــ مكانته العلمية.

7ــ تآليفه.

## 1ــ اسمه ونسبه :

المؤلف هو أحمد بن يحي بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي، الفقيه الحافظ المفتي[1]، كما وصفه صاحب كتاب دوحة الناشر: " الشيخ الإمام العلامة المصنف الأبرع الفقيه الأكمل الأرفع البحر الزاخر والكوكب الباهر، حجة المغاربة على أهل الأقاليم، وفخرهم الذي لا يجحده جاهل ولا عالم، كان رحمه الله من كبار العلماء الراسخين والأئمة المحققين"[2].

ولقد اتفق كل من ترجم له أن اسمه هو: أبو العباس أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي[3].ويعده بعض الباحثين حاملَ لواء المذهب المالكي ورأسَ علماء القرن التاسع الهجري[4].

وقد ذكر الدكتور بلبشير عمر في أطروحته، أن نسبه إلى الونشريس[5]، "يكاد يجمع عليها أغلب من ترجم له، خصوصا وأنه صرح هو نفسه في مقدمة كتابه الفائق، وذهب ابن

---

[1] المكناسي أحمد بن القاضي ، جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام بمدينة فاس ، دار المنصور، الرباط ، 1973م ، ص 156.

[2] ابن عسكر الشفشاوني ، دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر ، تح : محمد حجي ، ط2 ، دار المغرب ، الرباط ، 1977م ، ص 47.

[3] ابن القاضي ، درة الحجال في غرة أسماء الرجال ، تح محمد الأحمد أبو النور ، دط ، دار التراث ، القاهرة ، ج1 ، ص 92.

[4] الكتاني الشريف محمد بن جعفر ، سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، تحقيق: محمد بن حمزة الكتاني، دار الثقافة، الدار البيضاء، دس، ج2 ، ص 172

[5] ونشريس : بفتح الواو وسكون النون وفتح الشين المعجمة وكسر الراء وسكون الياء المثنّاة من تحتها وبعدها سين مهملة. هذه النسبة إلى ونشريس، وهي بليدة بإفريقية من أعمال بجاية بعين باجة وقسطنطينة المغرب، أنظرالذهبي ،تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، ج 36، ص 108 .

القاضي في جذوة الاقتباس والبغدادي في هداية العارفين والناصري في الاستقصاوكحالة في معجم المؤلفين إلى أنه تلمساني الأصل[1]".

**2ــ مولده ونشأته :**

وُلد أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي في جبال ونشريس، التي تُعد من أعلى السلاسل الجبلية في غرب الجزائر، وذلك سنة 834هــ، ثم نشأ بمدينة تلمسان، حيث تلقى تعليمه على يد نخبة من الأعلام[2].

ذكر عدد من المترجمين أن الإمام أبا العباس الونشريسي من حيث الأصل والمولد، يعود إلى منطقة ونشريس، غير أن أحداً لم يصرّح بتاريخ مولده بدقة. إلا أنه يُرجَّح أن ولادته كانت سنة 834هــ/1430م، اعتماداً على ما نُقل من أخبار عن محمد بن قاسم القصار، مفتي فاس، وغيرهم، ممن ذكروا أن وفاته كانت سنة 914هــ/1508م، في يوم ثلاثاء من شهر صفر، وكان عمره حينها يقارب الثمانين عاماً[3].

نشأ الونشريسي في مدينة تلمسان، التي عُرفت آنذاك بكونها حاضرة للعلم والعلماء، ومركزاً للمحدثين وحملة الرأي على مذهب الإمام مالك بن أنس رحمه الله[4]. تلقى تعليمه في تلمسان على يد نخبة من كبار العلماء، ولما بلغ أشده، وكان قد بلغ من العمر أربعين عاماً، عُرف بجرأته في قول الحق، لا يخشى في الله لومة لائم [5]، تعرض الونشريسي لمحنة بدأت

---

[1] بلشير عمر، جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في المغربين الأوسط و الأقصى من القرن 6 إلى 9 هــ / 12ــ 15 م من خلال كتاب المعيار للونشريسي،(دكتوراه)، قسم التاريخ وعلم الآثار ، كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية ، جامعة وهران ، 2009ــ 2010م ، ص 18.

[2] أحمد بن يحيى الونشريسي ، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس و المغرب ، دار الغرب الاسلامي ، الرباط ، 1401هــ ــ 1981م ، ج1 ، ص أ .

[3] ابن مريم، البستان في ذكر الأولياء و العلماء ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 54.

[4] البكري ابن عبيد ، المغرب في ذكر إفريقيا والمغرب ، د تح ، دط ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، ص 77.

[5] الونشريسي ، المعيار المعرب ، المصدر السابق ، ج1، ص ج .

بكائنة من جهة السلطان في أول محرم سنة 874هـ، أدت إلى تهديم داره، مما اضطره إلى الفرار إلى مدينة فاس، حيث استقر بها لاحقًا. ولم تفصل المصادر في سبب هذه المحنة، غير أن الأستاذ الصادق بن عبد الرحمن الغرباني، محقق كتاب إيضاح المسالك، أشار إلى أن أسرة بني عبد الواد[1] التي كانت تحكم تلمسان آنذاك، كانت تمر بمرحلة ضعف شديد نتيجة خلافاتها الداخلية، مما أدى إلى انتشار الفساد والانحلال في دولتهم. وبالنظر إلى شخصية الونشريسي المعروفة بالصرامة في الحق، والتمسك القوي بأحكام الدين، يُرجَّح أن سبب سخط بني عبد الواد عليه يعود إلى رفضه السكوت عن مظاهر الفساد التي كانوا سببًا فيها[2].

**3 ــ أسرته:**

لم تذكر كتب التراجم شيئًا يُذكر عن أسرة الإمام أحمد الونشريسي، كما لم يرد في مؤلفاته ما يفيد التعريف بعائلته، باستثناء الإشارة إلى ابنه عبد الواحد[3] الذي كان الامتداد العلمي والخلقي لوالده، فقد ورث عنه الفقه والفتوى، وتميّز بجرأته في قول الحق وثباته على المبدأ[4]، وقد أورد صاحب السلوة تاريخًا دقيقًا لوفاة عبد الواحد الونشريسي، فذكر أنه قتل ليلة الاثنين السابع عشر من ذي الحجة سنة 955هـ، عن نحو سبعين عامًا، مما يشير إلى

---

[1] وهم بني زيان نسبة إلى مؤسس دولتهم يغمراسن بن زيان ( ابن الأحمر ، تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان ، تح هاني سلامة ص ص : 9 ، 33 ) .

[2] الونشريسي، إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام أبي عبد الله مالك ،تح الصادق بن عبد الرحمان الغرباني ، دار ابن حزم ، بيروت ، ط1 ، 1427هـ ــ2006م ، ص 14.

[3] عبد الواحد بن أحمد بن يحيى الونشريسي (أبو أحمد، فقيه، أديب و نحوي ولد بفاس بعد سنة 880هـ، و توفي بها مقتولا في ذي الحجة سنة 955هـ /1548م، من مؤلفاته : شرح على ابن الحاجب الفرعي في أربعة أسفار و نظم قواعد أبيه "إيضاح المسالك و فهرست( التنبكتي ، نيل الابتهاج بتطريز الديباج ، تح عبد الحميد عبد الله الهرامة ، ط1 ، كلية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ، 1398هـ ــ 1989م ، ص 288.

[4] الونشريسي، عدة البروق في جمع ما في المذهب من الجموع والفروق ،تح حمزة أبو فارس، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط1، 1410هـ / 1990م، ص 25.

أن ولادته كانت حوالي سنة 885هـ. ولا يُعرف للونشريسي ولد غير عبد الواحد، لذا يجدر إلقاء نظرة موجزة على حياته، باعتباره الوحيد من عائلة الإمام الذي تحدث عنه المؤرخون ، لم يكن عبد الواحد في بداية حياته شديد الجد في طلب العلم، بل كان ميالًا للراحة، وقد زوّجه والده سنة 910 أو 911هـ. وبعد زواجه، منح الفقيه القاضي أبو عبد الله اليفرني المكناسي له الإذن بالشهادة، وقال لوالده: "هذه هديتي لهذا العرس"، نظراً لما كان لهذا الإذن من قيمة علمية كبيرة آنذاك[1].

وقد تلقى عبد الواحد العلم عن والده، وعن كبار العلماء مثل ابن غازي، والهبطي، والحباك، وغيرهم. وكان جميل الخط، متقنًا للإنشاء، موهوبًا في نظم الشعر، متمكنًا في صياغة العقود والوثائق. تولى بعد وفاة والده تدريس المدونة، كما درّس مختصر ابن الحاجب الفرعي، وكان يحضر دروسه عدد من كبار فقهاء فاس، منهم الزقاق، وابن مجبر، والمنجور، واليستيني. ومن مؤلفاته: شرح ابن الحاجب الفرعي في أربعة مجلدات، ونظم قواعد أبيه، وغيرها[2] .

لا تتوفر لدينا أي معلومات موثقة عن والد الإمام الونشريسي أو والدته أو أسرته عمومًا، إذ لم تذكر كتب التراجم شيئًا عن نسبه أو أقاربه، مما يدل على أن أسرته لم تكن معروفة بجاه أو علم أو مكانة بارزة. وقد غابت عن المصادر أي إشارات تدل على أن أحدًا من أهله كان له شأن في العلم أو الرياسة. والاستثناء الوحيد هو ما ورد في بعض النصوص التي وصف فيها والده – بعد وفاته – بعبارات تكريم من قبيل: "الشيخ الفقيه المنعَّم،

[1] الونشريسي، عدة البروق في جمع ما في المذهب من الجموع والفروق ، المصدر السابق ، ص 25 .

[2] المصدر نفسه، ص 25 .

المبرور، المقدَّس، المرحوم أبو زكرياء"، وهي أوصاف يغلب عليها الطابع الأدبي والاجتماعي أكثر من كونها دليلاً على مكانة علمية معروفة[1].

**4 ــ شيوخه وتلاميذه:**

حاز الإمام الونشريسي مكانة مرموقة في الوسط العلمي والفقهي، ولم يكن ذلك محل تقدير المؤرخين المعاصرين فحسب، بل نال شهادة علماء عصره أنفسهم، ومن أبرزهم القاضي محمد بن غازي المكناسي. فقد نقل ابن عسكر الشفشاوني في دوحة الناشر أنّ ابن غازي رآه يوماً يمر بجامع القرويين، فقال لمن كان حوله من الفقهاء: "لو أن رجلًا حلف بطلاق زوجته أن أبا العباس الونشريسي قد أحاط بمذهب مالك أصولًا وفروعًا، لكان صادقًا في يمينه ولا تطلق عليه زوجته"، مشيراً بذلك إلى سعة علم الونشريسي، وتبحره في الفقه، ودقة حفظه، وقوة إتقانه[2].

واشتهر الونشريسي بتدريس الفقه و خاصة "المدونة" حتى كان كرسي المدونة" بفاس يحمل اسمه[3]، إلى جانب تبحره في الفقه، كان الإمام الونشريسي متمكنًا من علوم اللغة، لاسيما النحو، وقد عُرف بفصاحة لسانه وبلاغة قلمه. ويُروى عن بعض من حضر مجالسه العلمية أنه قال: "لو حضره سيبويه لأخذ النحو من فمه"، في إشارة إلى علو كعبه في هذا المجال ودقة تعبيره[4] . وقد تتلمذ الونشريسي على كثير من شيوخ تلمسان، و من أبرز هؤولاء:

---

[1] الونشريسي، إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام أبي عبد الله مالك، تح أحمد بوطاهر الخطابي ، اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي، الرباط، 1400 هـــ ــ 1980 م ، ص 44 .

[2] الونشريسي، إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام أبي عبد الله مالك، المصدر السابق ،ص 63.

[3] المصدر نفسه، ص 63.

[4] التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تق عبد الحميد عبد الله الهراحة، منشورات دار الكتاب، طرابلس، ط 2، 2000م ، ص 135.

- أبو الفضل قاسم بن العقباني، وهو من أكبر شيوخ الونشريسي وأغزرهم علما، وكان يصفه الونشريسي بشيخنا وشيخ شيوخنا" (ت 854هـ)[1].
- أبو عبد الله محمد بن علي بن القاسم الأنصاري و يعرف بالمري، قال عنه الونشريسي "شيخنا ومفيدنا المقدم"(ت 864هـ)[2].
- أبو عبد الله محمد بن العباس بن محمد بن عيسى العبادي التلمساني: شيخ المفسرين والنحاة. كما قال عنه الونشريسي توفي سنة 871هـ وغيرهم من الفقهاء و العلماء[3].
- أبو العباس أحمد بن محمد بن زكري المانوي التلمساني، فقيه أصولي، مشارك في التفسير والمنطق والكلام، وله فتاوى كثيرة منقولة في المعيار المعرب للونشريسي. من مؤلفاته: بغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب، منظومة في علم الكلام، غاية المرام في شرح مقدمة الإمام (رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية)[4] .
- أبو عبد الله محمد بن محمد بن مرزوق الكفيف، العالم المسند الرواية، أخذ عنه أبو العباس الونشريسي مرويات سلفه: الجد، والوالد، والحفيد، وقال في حقه: "شيخنا الفقيه الحافظ الخطيب المصقع [5].

---

[1] ابن مريم، البستان في ذكر الأولياء و العلماء بتلمسان، مر محمد بن أبي شنب، دط، المطبعة الثعالبية، الجزائر، 1336هـ ـ 1908م، ص 147.

[2] الونشريسي، إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام أبي عبد الله مالك، المصدر السابق، ص 50 .

[3] التنبكتي، المصدر السابق، ص 288.

[4] القرافي، جزء من شرح تنقيح الفصول في علم الأصول، إعداد:ناصر بن علي بن ناصر الغامدي، إشراف ، حمزة بن حسين الفعر ، رسالة علمية، كلية الشريعة – جامعة أم القرى ، 1421هـ ، 2000م ، ص151.

[5] الونشريسى، إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك ، تح ، أحمد بو طاهر الخطابي ، مطبعة فضالة – المحمدية (المغرب) ، 1400هـ / 1980م ،ص56.

– أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عيسى العقيلي شهر بالجلاب، قال فيه أبو العباس: "شيخنا المحصل الحافظ "[1].

[1] الونشريسي، إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك، المصدر السابق، ص 51 .

تتلمذ على يد الإمام أحمد الونشريسي جمعٌ غفير من الفقهاء، بلغ كثير منهم مراتب عليا في ميادين التدريس والقضاء والإفتاء، وانتشر أثرهم في فاس وفكيك وجبال الأطلس، وامتد إلى مناطق بعيدة من بلاد السوس الأقصى. ومن بين هؤلاء التلاميذ برز عدد من الأسماء اللامعة التي ذاع صيتها في الأوساط العلمية.:

- ولده عبد الواحد الونشريسي قاضي فاس ومفتيها ( ت . 955 )[1].
- الفقيه المقتدر: "أبي عياد بن فليح اللمطي، الفقيه النوازلي، قرأ عليه فرعي ابن الحاجب، ولازمه حتى فهمه، وتفقه عليه. قال عنه: إنه كان ليزيد في نقله عليه من التوضيح على ورقتين توفي سنة 936 هـ"[2].
- الفقيه المحدّث أبو عبد الله محمد بن عبد الجبار الورتدغيري كان من أبرز تلامذة الإمام الونشريسي، حيث لازمه لفترة طويلة، واستفاد من علمه ومجالسه. وبعد ذلك، انتقل إلى تلمسان، وقد أجازه الإمام الونشريسي بفهرسته التي ضمّنها أسماء شيوخه ومروياتهم. ويُذكر في فهرس الفهارس أن هذه الفهرسة أُلِّفت خصيصاً باسمه[3].
- أبو زكرياء يحيي السوسي، لازمه إلي أن صار فقيها متفننا.
- الفقيه العابد الصالح، أبو محمد الحسن بن عثمان الجزولي، لازمه إلى سنة 908 هـ حيث قرر الرحيل، فخرج الشيخ لتوديعه بنفسه (تـ 932 هـ/ 1525 م)[4].
- إبراهيم بن عبد الجبار الفجيجي الورتد غيري، الرحالة المحدث." أخذ بمدينة فاس عن الأستاذ الصغير، وعن ابن غازي وأحمد الونشريسي، ولقي بتلمسان شيوخًا جلة

---

[1] الونشريسي، المعيار المعرب، المصدر السابق، ج1، ص ج .

[2] الونشريسي، عدة البروق في جمع ما في المذهب من الجموع والفروق، تح : حمزة أبو فارس، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط 1، 1410هـ / 1990 م، ص 37 .

[3] الونشريسى، إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك، المصدر السابق، ص 55.

[4] الونشريسي، عدة البروق في جمع ما في المذهب من الجموع والفروق، المصدر السابق، ص 37 .

كالسنوسي وابن مرزوق والعقباني وأخذ عن شيوخ بالمشرق. له قصيدة في الصيد طويلة مشهورة. توفي بعد التسعمائة ببلاد السودان"[1].

توفي الإمام العلّامة أحمد الونشريسي سنة 914هـ بمدينة فاس، عن عمر ناهز الثمانين عاماً. وتشير العديد من المصادر إلى أن وفاته صادفت السنة التي سقطت فيها مدينة وهران في أيدي الإسبان، أي سنة 1509م بالتقويم الميلادي. وقد دُفن بالقرب من قبر محمد بن عباد. ورثاه الفقيه أبو عبد الله محمد بن الحداد الوادي الغرناطي، المقيم حينها بتلمسان، في أبيات شعرية أوردها المقري في كتابه أزهار الرياض[2].

لَقَدْ أَظْلَمَتْ فَاسٌ بَلِ الْغَرْبُ كُلُّهُ ... بِمَوْتِ الفَقِيهِ الوَنْشَرِيسِيِّ أَحْمَدِ.
رَئِيسُ ذَوِي الفَتْوَى بِغَيْرِ مُنَازِعٍ ... وَعَارِفُ أَحْكَامِ النَّوَازِلِ الأَوْحَدِ [3].

[1] الونشريسي، عدة البروق في جمع ما في المذهب من الجموع والفروق، المصدر السابق، ص 36.

[2] قادة دين، القيمة المصدرية التاريخية لكتاب المعيار المعرب للونشريسي، دط، جامعة الجزائر2، دت، ص 179.

[3] المرجع نفسه، ص 179.

**5 ــ هجرة الونشريسي :**

نشأ الإمام أبو العباس في مدينة تلمسان، بعدما انتقل إليها من منطقة وانشريس، إذ كانت آنذاك حاضرة المغرب الأوسط وعاصمة الدولة الزيانية التي حكمها بنو عبد الواد. غير أن استقرار هذه الدولة لم يدم، فقد شهدت لاحقًا اضطرابات سياسية حادة، أدّت إلى تصدع الحكم واندلاع الفتن، ما جعل تلمسان مسرحًا لصراعات إقليمية ودولية. فقد استولى الإسبان على الشمال، وامتد نفوذ الحفصيين من الشرق، خاصة في عهد الخليفة أبي عمر عثمان الذي دخل تلمسان سنة 880 هــ وخربها. ثم جاء العثمانيون، كما حاول المرينيون من المغرب فرض سيطرتهم على المنطقة[1].

بايع المتوكل الزياني (866–877هــ / 1462–1472م) سنة 867هــ السلطان أبا عمر الحفصي التونسي، قبل أن يقدم على خلعه بعد سنوات قليلة. ومن غير المستبعد أن يكون للشيخ أبي العباس الونشريسي موقف واضح من هذه الوقائع، بالنظر إلى ما عُرف عنه من صدع بالحق وعدم مداهنة في قول كلمة الله، لا سيما في قضايا الخلع والبيعة التي تمس الشرعية السياسية. وتجدر الإشارة إلى أن من شاركوا في عقد البيعة بين المتوكل والحفصيين، وسعوا إلى مصالحة السلطان أبي عمر، هم من كبار شيوخ عصره، بل إن بعضهم من أبرز شيوخ الإمام الونشريسي نفسه، ما يرجح حضوره أو اطلاعه على مجريات الأحداث. وعليه، فإن الإخلال بهذا العهد لا ينسجم مع مواقف العلماء الربانيين، ومن الراجح أن يكون الشيخ الونشريسي قد أنكر هذا النقض أو استنكره، انسجامًا مع مبادئه وثوابته الشرعية[2].

[1] ياسين سلين، نوازل التربية و التعليم من خلال كتاب المعيار للإمام الونشريسي، (مذكرة ماستر)، شعبة العلوم الإنسانية ، جامعة عبد المالك السعدي، المغرب، 1440هـ - 1439هـ / 2019م -2018م ،ص 21 .

[2] المرجع نفسه، ص 22 .

قد ترتّب على هذا الإنكار عواقب وخيمة، إذ تعرّضت داره للنهب، ويُرجَّح أنه كان مهدداً في حياته، بل ليس من المستبعد أن تكون هناك محاولة لتصفيته، مما اضطره إلى الفرار نحو فاس عام 874هـ، دون أن يلتفت خلفه أو يستشير أحداً، طلباً للنجاة[1].

سعى عدد من الباحثين والمهتمين إلى تفسير أسباب هجرة الإمام الونشريسي، فقدموا عدة فرضيات تقديرية، من أبرزها ما ذهب إليه محقق "عدة البروق"، الأستاذ أحمد بوطاهر الخطابي، حيث رجّح أن يكون الونشريسي قد عبّر عن استيائه من سلطان تلمسان بسبب موقفه المتخاذل تجاه العدوان الصليبي، الذي استمر في احتلال المدن الإسلامية تباعاً، بينما كان السلطان منشغلاً بمساعيه للانفصال عن الحفصيين. ويُحتمل أن يكون الونشريسي قد جهر بانتقاده لهذا الموقف، فكان ذلك سبباً في نكبته.كما ذهب رأي آخر إلى أنه ربما وُجهت إليه تهمة التواطؤ مع الحفصيين أو مبايعتهم، ويُحتمل أنه كان من بين من رحبوا بدخول السلطان الحفصي في حملته التأديبية، على أمل أن يسهم ذلك في طرد المعتدين من سواحل المغرب.ويأتي هذا في ظل العجز الظاهر لسلطان تلمسان عن اتخاذ أي خطوة فعالة لإنقاذ البلاد والأندلس من هذا الخطر الداهم[2].

يرى المهدي البوعبدلي أن الإمام أحمد بن يحيى الونشريسي لم يغادر تلمسان طوعاً، بل اضطر إلى ذلك تحت ضغط الواقع السياسي، وهو ما يكاد الباحثون يُجمعون عليه. غير أن البوعبدلي يضيف عنصراً حاسماً في تفسير هذا الخروج، إذ يشير إلى أن السلطان أبا عبد الله محمد بن أبي ثابت، المعروف بلقب "المتوكل على الله"، على الرغم من سمعته في دعم العلماء ورعايته للحركة العلمية، لم يتردد في محاولة إخضاع الإمام الونشريسي. وقد تُرجمت هذه المحاولة إلى إجراءات قمعية، تمثّلت في مصادرة أمواله واقتحام داره بل

[1] ياسين سلين، المرجع السابق، ص 22 .

[2] الونشريسي، عدة البروق في جمع مافي المذهب من الجموع والفروق، المصدر السابق، ص15.

وهدمها. ومع ذلك، تمكّن الونشريسي من الإفلات في الوقت المناسب، وفرّ ناجيًا بنفسه إلى مدينة فاس، حيث وجد الأمن[1].

وذهب البعض إلى أن الونشريسي نفسه قد أشار بتلميح ضمني مقتضب إلى قصة هجرته في مقدمة كتابه عدة البروق بالقول: "أما بعد فاني كنت قد وضعت في الجموع والفروق مجموعا مطبوعا وسميته بعدة الفروق في جمع ما في المذهب من الجموع والفروق، ويستعان به على حل كثير من المتناقضات الواقعة في المدونة وغيرها من أمهات الروايات، ثم إن بعض الهمج ممن له جرأة وتسلط على الأموال والمهج انتهبه في جملة الأسباب مني، وغاب به عني، فأدركني من ذلك غاية المشقة والحرج"[2].

تُظهر المعطيات أن شخصية الونشريسي القوية وتكوينه العلمي المتين شكّلا عاملًا حاسمًا في طبيعة علاقته بالسلطة الحاكمة في تلمسان. فقد عُرف عنه جرأته في قول الحق، دون مواربة أو مجاملة، وهو ما جعله يصطدم أحيانًا بمراكز النفوذ في تلك المرحلة [3]، كان شديد الصلابة في تمسكه بدين الله، لا يخشى في الحق لومة لائم، ولهذا السبب لم تجمعه علاقات وثيقة مع أمراء عصره، إذ حال موقفه الصارم دون إقامة صلات متينة معهم[4]، من الواضح أن صراحة الونشريسي وجرأته في إبداء آرائه قد أثارت استياء صناع القرار في تلمسان، الأمر الذي أدى إلى التضييق عليه وترويعه في منزله ومقامه، مما جعله يشعر بانعدام الأمان. فاختار الرحيل إلى مدينة فاس، التي استقر فيها بعد مرور خمس سنوات على

---

[1] المهدي البوعبدلي، الجوانب المجهولة من ترجمة حياة الإمام احمد بن يحيى الونشريسي، مجلة الأصالة، العدد:83-84، مطبعة البعث، قسنطينة 1980، ص 22.

[2] الونشريسي، عدة البروق، المصدر السابق، ص17.

[3] المصدر نفسه، ص 16.

[4] محمد حجي، موسوعة أعلام المغرب،دار الغرب الإسلامي، ط 1، 1996 م، ج2، ص 824 .

سقوط الدولة المرينية ومقتل آخر ملوكها، وظل بها مقيماً قرابة أربعين سنة إلى أن وافته المنية[1].

سعى بعض الباحثين إلى تفسير سبب اختيار الونشريسي لمدينة فاس دون غيرها مقصداً لهجرته، مرجّحين أن هذا القرار كان نابعاً من عدة اعتبارات واقعية وعملية، من بينها القرب الجغرافي للمدينة، وضيق ذات اليد، وعدم ميله إلى خوض مغامرات غير محسوبة. كما يُضاف إلى ذلك معرفته المسبقة بعدد من علماء فاس، وعلى رأسهم شيخه المذكور سابقًا، أبو عبد الله محمد بن قاسم القوري، إضافة إلى ثقته في انسجام المناخ العلمي للمدينة مع تكوينه الفقهي، وسهولة اندماجه في محيطها، بما يخفف من وطأة الغربة وييسّر عليه الاستقرار والتواصل العلمي والاجتماعي[2].

**6ــ مكانته العلمية :**

يُعد الإمام أحمد بن يحيى الونشريسي (ت 914 هــ / 1508 م) من أبرز أعلام الفقه المالكي في الغرب الإسلامي، وقد تميّز بحمله لواء هذا المذهب في الديار الإفريقية خلال عصره. ويُعد من أهم مؤلفاته كتاب "المعيار المُشتمل على فتاوى فقهاء المغرب والأندلس وأفريقية"، وهو أثر فقهي جامع ضم بين دفتيه آراء وفتاوى متنوعة، فجمع فأوعى. ورغم ما يُسجَّل عليه من ضعف في بعض الفتاوى، فإنه يُعد من المصنفات المرجعية المهمة لدى فقهاء زمانه. طُبع الكتاب في مدينة فاس، وذاع صيته في أنحاء العالم الإسلامي[3] .

---

[1] قموح فريد، "هجرة أحمد الونشريسي (ت914هــ/1508م) من تلمسان إلى فاس وإسهاماته العلمية"، جامعة باجي مختار عنابة، ص6 .

[2] المرجع نفسه، ص 6 .

[3] الحجوي الثعالبي الجعفري الفاسي ، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، دار الكتب العلمية –بيروت – لبنان، ط 1، 1416هــ / 1995 م، ص 2 / 313 .

بعد أن أتم الإمام الونشريسي تحصيل علوم عصره، وعلى رأسها الفقه وعلوم اللغة، تولّى مهمة التدريس في مدينة تلمسان. ومن أبرز المؤلفات التي قام بتدريسها: المدونة، وفرعا ابن الحاجب، إلى جانب غيرها من المصادر الكبرى في الفقه المالكي. وقد عُرف كذلك بسعة اطلاعه وتمكّنه في علوم الحديث والتفسير والعقيدة والمنطق، مما جعله يُعد من كبار العلماء الموسوعيين في زمانه[1]، كما كان له اهتمام ومشاركة بارزة في عدد من العلوم الأخرى، من بينها علم الوثائق، وأصول الفقه، والتاريخ، وعلم الفرائض، إضافة إلى براعته في قرض الشعر، مما يدل على تنوّع معارفه وسعة ثقافته[2]، يبدو أن الإمام الونشريسي قد وجد في فاس ما كان يفتقده في تلمسان، إذ لقي فيها الحفاوة والتقدير، ونال مكانة رفيعة بين علمائها. فقد استقبله فقهاء المدينة استقبالا كريماً، وأقبل عليه طلبتها بشغف، الأمر الذي خفف عنه شعور الغربة، وجعل اندماجه في البيئة الجديدة سريعاً وكاملًا، حتى طاب له المقام بها. ويُذكر أنه نزل في بادئ الأمر عند الأستاذ محمد بن الحسن الصغير الذي أحسن وفادته وأكرم نزله، كما روى ذلك ابن القاضي نقلاً عن المنجور[3] فأعدّ له طعام الضيافة، وكان عبارة عن طبق كسكس مغطى بحبات الموز، وقال: هو ما يُعرف بالسلوى عند بعضهم [4].

كان الإمام الونشريسي جديراً بذلك التكريم، لما حازه من علم ومكانة رفيعة. ويحدثنا ابن القاضي، في سياق لا يخلو من الإعجاب، أن الونشريسي عند أول قدومه إلى مدينة فاس

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، من التراث التاريخي و الجغرافي للغرب الإسلامي " تراجم مورخين ورحالة وجغرافين "، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1999م، ص 277.

[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، ج 1/ ص 119.

[3] ابن القاضي، جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام بمدينة فاس، دار المنصور للطباعة و الوراقة، الرباط، 1973م، ج1/ ص157 ــ156.

[4] لامية زكري، "من أعلام تلمسان أبو العباس أحمد الونشريسي 843هـ ــ 914هـ / 1430م ــ 1508م : سيرة ومسيرة "، مجلة العصور الجديدة ــ العدد 10 جويلية، 1434هـ / 2013م، ص 64.

شرع في حضور مجلس العلامة أبي عبد الله محمد بن عبد الله اليفريني، المعروف بالقاضي المكناسي، الذي سبق ذكره. ثم انتقل بعد ذلك من بيت مضيفه محمد بن الحسن الصغير، إلى دار موقوفة مجاورة للمسجد المعلّق بالشراطين في جامع القرويين، حيث واظب على إلقاء دروسه وتعليمه هناك[1].

على الرغم من مشاركة الإمام الونشريسي في عدد من العلوم، فإن نشاطه التدريسي انحصر غالبًا في الفقه، الذي كان مجال تفوقه الأساسي. ومع توسع إشعاعه العلمي، انتقل إلى التدريس في عدد من المساجد والمدارس، من بينها مدرسة المصباحية، إحدى مدارس جامع القرويين، حيث كان يدرّس المدونة لسحنون. وواصل نشاطه التعليمي بإلقاء دروس في مختصر ابن الحاجب الفرعي. وكغيره من كبار الفقهاء، كان يُسأل عن مسائل فقهية دقيقة، فيجيب عنها بما يدل على تبحّره. وبعد وفاته، تولّى ابنه إلقاء الدروس الوقفية نفسها، وتحوّل ذلك الكرسي العلمي إلى ما عُرف لاحقًا باسم كرسي الونشريس.[2]

كان الإمام أبو العباس الونشريسي متقنًا لعدد من العلوم، لا سيما النحو، وقد عُرف بفصاحة لسانه وبلاغة قلمه، حتى قيل: "لَوْ حَضَرَهُ سِيبَوَيْهِ لَأَخَذَ النَّحْوَ مِنْ فِيهِ". وقد أثنى عليه كبار العلماء، فوصفه المنجور بـــ"الفقيه الكبير الحافظ المحصل النوازلي"، وقال فيه الإمام محمد بن غازي: "لو حلف أحد بطلاق زوجته أن الونشريسي قد أحاط بمذهب مالك وأصوله وفروعه، لكان صادقًا ولا يقع طلاقه". أما ابن مريم فقد نعته بـــ"حامل لواء المذهب المالكي على رأس القرن التاسع [3].

[1] ابن مريم، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، تح: محمد بن أبي شنب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1986، ص 53.

[2] لامية زكري، المرجع السابق، ص 64.

[3] المرجع نفسه، ص 64 .

كان الإمام الونشريسي محل احترام وتقدير خاص وعام، نظراً لتجنبه الخوض في الشؤون السياسية، والتزامه بالتدريس المستمر والتأليف حتى وفاته. توفي في العشرين من شهر صفر عام 914هـ/1508م عن عمر يقارب الثمانين عاماً، ودُفن بباب الفتوح قرب ضريح سيدي محمد بن عياد. وقد رثاه الفقيه أبو عبد الله محمد بن الحداد الوادي آشي بقصائد ذكرها صاحب كتاب أزهار الرياض منها هذه الأبيات:

أَبَعد ابن يَحْيَى اليومَ فِي الغَـــرْب عَالِـمٌ ... طَبَـــــقَ بـِالفُتيَا الْمـَفَاصِلَ مثلَهُ
ويـَعْرِفُ مـنْ فــقْـهِ النَـوَازِلِ غَـايَةً ... يـُوقِعُ مِنـْهَـا مَـــا بِهِ بانَ نُبْلـُهُ
وَإِنْ جـــئـت لـلإِنْصَافِ لَمَ يَبْقَ مِـثْلُـهُ ... وَهَذَا الْجَلِيـــلُ لَيْسَ يَنْكَرُ فَضْـلُهُ.

إلى أن يقول:

فَإِنْ كَانَ جَاءَ الْمَـوْتُ فَالصَبْرُ وَالرِّضـــَا ... عَلَى مَـا قَضَى الْخَـلاقُ فَالْخَوْلُ حَوْلَـهُ[1].

ذكر الكتاني في كتابه سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس أن الفقيه أبا عبد الله محمد بن الحداد الوادي آشي، ثم الغرناطي، والمقيم آنذاك بتلمسان، قد رثى الإمام الونشريسي بأبيات شعرية. وقد نقل المقري بعضاً منها في كتابه أزهار الرياض:

لَقَدْ أَظْلَمَتْ فَاسُ بَلِ الغَرْبُ كُلُّهُ ... بِمَوْتِ الفَقِيهِ الوَنْشَرِيسِيِّ أَحْمَدِ
رَئِيسُ ذَوِي الفُوَى بِغَيْرِ مُنَازِعٍ ... وَعَارِفُ أَحْكَامِ النَّوَازِلِ الأَوْحَدِ
لَهُ دُرْبَةٌ فِيهَا، وَرَأْيٌ مُسَدَّدٌ ... بِإِرْشَادِهِ الأَعْلَامُ فِي ذَاكَ تَهْتَدِي
وَتَاللَّهِ مَا فِي غَرْبِنَا الْيَوْمَ مِثْلُهُ ... وَلَا مَنْ يُدَانِيهِ بِطُولِ تَرَدُّدِ
عَلَيْهِ مِنَ الرَّحْمَنِ أَفْضَلُ رَحْمَةٍ ... تَرُوحُ عَلَى مَثْوَاهُ فَيْضًا وَتَغْتَدِي[2].

[1] لامية زكري، المرجع السابق، ص 65.
[2] الكتاني ، المصدر السابق ، ص 173..

ومن خلال ما توصلت إليه في هذا الفصل أستنتج قرائن ودلائل كثيرة تدل على مكانته العلمية منها :

- تخرج على يده عدد من العلماء الذين صار لهم أثر واضح في الحياة العلمية و السياسية المغاربية من بينهم : ولده عبد الواحد الونشريسي قاضي فاس ومفتيها، و أبو زكرياء يحيي السوسي، لازمه إلي أن صار فقيها متفننا .
- دقة التحليل الفقهي والتزامه الأمانة العلمية في نقل المسائل .
- موسوعية إطلاعه، حيث جمع بين الفقه و أصوله، و النوازل، و التاريخ القضائي .
- وقد وصفه المؤرخون بعبارات تعكس هذه المكانة، وجاء في وصف ابن مريم له بأنه حامل لواء المذهب على رأس المائة التاسعة .

**7ــ تآليفه :**

لقد كان التأليف من المجالات البارزة التي كرّس لها الونشريسي جزءاً كبيراً من جهده العلمي، حيث أثمرت جهوده عن العديد من المؤلفات في الفقه وأصوله. وتتوزع هذه المؤلفات بين ما هو مطبوع وما يزال مخطوطاً، ويُعد بعضها من أشهر الأعمال في هذا المجال:

المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب:

يُعد كتاب "المعيار" أشهر مؤلفات الونشريسي، ويتضح من عنوانه أنه يضم نوازل تخص مناطق محددة، ويذكر المؤرخون أن الونشريسي جمع مادته من الكتب التي عثر عليها في مكتبة تلميذه ابن الغرديس، لا سيما فتاوى فاس والأندلس، بينما استند في نقل فتاوى أهل إفريقية وتلمسان إلى نوازل البرزلي والمازوني، كما يظهر لمن يقرأ الكتاب. وقد

اكتسب المؤلف شهرة واسعة بفضل هذا الكتاب حتى أصبح يُعرف بلقب "صاحب المعيار"، ونال الكتاب ثناء العلماء باستثناء قلة منهم[1].

وقد نسب جميع من ترجم للونشريسي هذا الكتاب إليه، وهو يقع في اثني عشر مجلداً وطُبع مرتين، كما تُرجمت بعض فتاواه[2].

ونذكر من أهم مؤلفات الإمام الونشريسي رحمه الله :

1 – إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك:

ذكر جميع من ترجم للونشريسي هذا الكتاب، كما أشار إليه المؤلف بنفسه في كتابه "عدة البروق". وقد اشتمل هذا المؤلَّف على مائة وثماني عشرة قاعدة، وهي قواعد دار حول تفسيرها خلاف بين فقهاء المذهب، وقد نُشر هذا الكتاب مطبوعاً[3].

2ــ المنهج الفائق والمنهل الرائق والمعنى اللائق بآداب الموثق وأحكام الوثائق:

كان هذا الكتاب متخصصاً في مجال صناعة التوثيق، وقد تنوعت المصادر التي أشارت إليه، فبعضها ذكر اسمه كاملاً كما فعل الونشريسي نفسه في كتابه المعيار، بينما اختصر اسمه في أغلب الأحيان إلى الفائق في الوثائق[4].

3ــ وفيات الونشريسي:

وهو ذيل لكتاب شرف الطالب في أسنى المطالب لأحمد ابن القنفد القسنطيني . وتبتدىء وفيات الونشريسي بعام 701 وتنتهي عام 912 ، اي قبيل وفاته بسنتين[5] .

---

[1] الونشريسي، إيضاح المسالك، المصدر السابق، ص 42 .

[2] المصدر نفسه، ص 42 .

[3] ياسين سلين، المرجع السابق، ص24.

[4] الونشريسي، المعيار المعرب، المصدر السابق، ج1، ص د .

[5] المصدر نفسه، ص د .

4ــ فهرس الونشريسي:

اطّلع عليه الكتاني، مؤلف كتاب "سلوة الأنفاس"، ونقل عنه[1].

5ــ القصد الواجب، في معرفة اطّلع عليه الكتاني، مؤلف كتاب "سلوة الأنفاس"، ونقل عنه. اصطلاح ابن الحاجب: ربما يكون هذا هو نفس الكتاب الذي أشار إليه أحمد ابن القاضي في الجذوة تعليقًا على شرح فرعي ابن الحاجب، وهو مؤلف يمتد عبر عدة مجلدات[2].

6ــ إضاءة الحلك ، في الرد على من أفتى بتضمين الراعي المشترك[3].

8ــ تنبيه الطالب الدراك، على توجيه الصلح المنعقد بين ابن صعد والحباك:

تتألف من ست عشرة صفحة، وقد أدرجها المؤلف في كتابه المعيار[4].

9- نظم الدرر المنثورة، وضم الأقوال الصحيحة المأثورة في الرد على من تعقب بعض أقوال جوابنا على نازلة صلح السيفي وابن مدورة: وهي عبارة عن رسالة صغيرة أدرجها في المعيار[5].

10ــ عدة البروق في جمع ما في المذهب من المجموع والفروق :

يُعد هذا الكتاب مرجعًا هامًا في مقاصد الشريعة الإسلامية، حيث يحتوي على عدد كبير من الفروق التي توضح أسباب اختلاف الأحكام بين المسائل، وهو موضوع نادر التأليف بشكل عام في الفقه الإسلامي، وخاصة في المذهب المالكي. وقد قام بتحقيقه حمزة أبو فارس ونشره[6].

---

[1] الونشريسي، المعيار المعرب، المصدر السابق، ج1، ص د.

[2] المصدر نفسه، ص د.

[3] المصدر نفسه، ص د.

[4] الونشريسي، عدة البروق في جمع ما في المذهب من المجموع والفروق، المصدر السابق، ص 44.

[5] لامية زكري، المرجع السابق ، ص 67،68.

[6] ياسين سلين، المرجع السابق، ص 24.

11. تأليف في ترجمة محمد المقري ( الجد )[1].

12. شرح الخزرجية في العروض[2].

13. كتاب الولايات: يتناول موضوع الخطط الشرعية، وقد أشار إليه كل من أعلام الأعلام"ومعجم أعلام الجزائر. وقد قسم المؤلف هذا الكتاب إلى سبع عشرة ولاية، وهو متوفر في نسخة مطبوعة[3].

14ــ حل الربقة، عن أسير الصفقة[4] .

[1] الونشريسي، عدة البروق، المصدر السابق، ص 47.

[2] المصدر نفسه، ص 47.

[3] المصدر نفسه، ص 44 .

[4] الونشريسي، عدة البروق، المصدر نفسه، ص 46.

## الفصل الأول: ترجمة موجزة لأحمد الونشريسي

في هذا الفصل تحدثت عن سيرة الإمام أحمد بن يحيى الونشريسي، أحد أعلام الفقه المالكي في الغرب الإسلامي، وستعرضت في البداية اسمه الكامل ونسبه الشريف، ثم ظروف ولادته سنة 834هـ/1430م في تلمسان، ونشأته العلمية والدينية في بيئة علمية محافظة.

و دور أسرته في تكوينه المبكر، ثم نتقلت إلى التعريف بشيوخه الذين تلقى عنهم أبرز العلوم الشرعية، وتلاميذه الذين حملوا علمه من بعده. كما تطرقت في هذا الفصل مرحلة هجرته إلى فاس بعد اضطرابات سياسية في تلمسان، حيث وجد بيئة علمية مناسبة وبرز بين كبار العلماء.

مكانته العلمية التي جعلته مرجعًا في الفتوى والقضاء، وختمت الفصل بذكر أهم مؤلفاته، وعلى رأسها كتابه الشهير "المعيار المعرب"، الذي يُعد من أهم المدونات الفقهية في المغرب الإسلامي.

# الفصل الثاني: التعريف بكتاب المعيار والظروف التي أحاطت بتأليفه.

1 ــ تعريف المعيار و دلالة التسمية.

2 ــ منهج الونشريسي في كتاب المعيار.

3 ــ محتوياته .

4 ــ تاريخ التأليف والغرض من التصنيف .

5 ــمصادر الكتاب .

6ــ قيمة العلمية للكتاب.

7 ــ أهمية النوازل المعيار في الدراسات التاريخية .

8ــ طبعات الكتاب ومختصراته .

9 ــ من مشاكل المعيار .

المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل افريقية والأندلس والمغرب: أشهر مؤلفاته على الإطلاق، ويعتبر موسوعة فقهية كبرى قل نظيرها في المذهب المالكي ، وقبل أن نخوض في هذا الفصل لابد علينا أن نعرف عنوان الكتاب " المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل افريقية والأندلس والمغرب " كل مصطلح على حدة لكي لا نتخبط خبط عشواء في الموضوع .

**1ــ تعريف المعيار و دلالة التسمية:**

**أ ــ دلالة التسمية:**

**أولا : المعيار:**

المعيار في اللغة:

هو ما اتخذ أساسا للمقارنة والتقدير[1]. مأخوذ من الفعل الثلاثي "ع ي ر"، ويُقال: "عارَ الشيءَ يَعِيرُهُ عَيْرًا"، أي قدَّره وقاسه. والمعيار هو الآلة أو المقياس الذي يُستخدم لوزن الأشياء أو تقديرها أو ضبطها على مقدار محدد.

وقد جاء في لسان العرب:" المِعْيَارُ: آلةُ الكيل والوزن، والمعيارُ أيضًا مِقدارُ ما يُكال أو يُوزن به، ويُقال للشيء الذي يُحتَذى عليه أو يُقاس به "[2] .

إذن، فالمعيار لغويًا هو الأداة أو المقدار الذي يُرجع إليه لضبط الكمية أو الجودة أو النوع، سواء أكان ماديًّا كالوزن والكيل، أم معنويًا كضبط الأحكام والقيم.

---

[1] أحمد علي الزاملي، الآيات القرآنية الواردة في الرد على البدع المتقابلة دِرَاسَةٌ عَقَدِيَةٌ، (دكتوراه)، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – كلية الدعوة وأصول الدين قسم العقيدة، الدراسات العليا، المملكة العربية السعودية ، 1437هـ ، 1438هـ ، ص 91 .

[2] أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية – بيروت، ج2،ص 439 .

**ثانيا : المعرب :**

كلمة «المُعَرب» في عنوان كتاب الونشريسي «المعيار المُعَرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب» تعني: المُوضَّح أو المُفسَّر أو المُبيَّن بلغة عربية صافية[1]، أي أن المقصود من "المُعَرب" هو توضيح الفتاوى والنوازل بأسلوب واضح ومنقَّح خالٍ من التعقيد والغموض، بما يسهل فهمها واستيعابها من قبل طلاب العلم والقضاة والمفتين[2].

فالونشريسي سمَّى كتابه بهذا الاسم لأنه جمع فتاوى كبار العلماء الذين عاصروا قضايا المجتمع الأندلسي والمغاربي، ثم عمد إلى شرحها وصياغتها بلغة عربية دقيقة، مُعرِّبًا ما كان غامضًا أو محليًّا أو اصطلاحيًّا، ليجعلها صالحة للاستفادة العامة في القضاء والإفتاء[3].

**ثالثا: "الجامع المغرب":**

- **الجامع** : لأنه يجمع مختلف الفتاوى و النوازل التي تتعلق بواقع المجتمع المغربي، وأول شيء قام به الإمام الونشريسي، هو جمع ألفين ومائة وخمس وثلاثين فتوى أصدرها رجال معاصرون له وآخرون متقدمون، ثم رتبها على الأبواب الفقهية[4] .
- **المغرب** : فتعني أنه يخص علماء بلاد المغرب الإسلامي، ليميزها عن فتاوى الأندلس أو المشرق[5].

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر – بيروت، ط 3، 1414 هـ، ج 6، ص 544 .

[2] الونشريسي، المعيار المعرب، المصدر السابق، ص ز .

[3] المصدر نفسه، ص ح .

[4] بلخير عثمان، ضوابط تنزيل الأحكام الشرعية في كتاب المعيار المعرب للونشريسي، (دكتوراه)، إ: سيب خير الدين، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 1431هـ / 2011 م، ص 59.

[5] الونشريسي، إيضاح المسالك، المصدر السابق، ص 74.

**ب ــ التعريف بكتاب المعيار المعرب :**

إن المطلع على الكتب الفقهية، ومجامع النوازل وكتب الفتاوي ، يجد نفسه أمام موسوعة ضخمة مليئة بالمسائل الفقهية ، خصوصا إذا علمنا أن أغلبها لم يكن مقصودا للتأليف، ومن ثم يجد الباحث نفسه أمام موسوعات نوازلية كانت نتاج لحركة التأليف، ومن أهمها كتاب "المعيار المعرب"، وقد عرفه مؤلفه في مقدمته بقوله" .... فهذا كتاب سميته بالمعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي علماء إفريقية والمغرب والأندلس، جمعت فيه من أجوبة متأخريهم ومتقديمهم، ما يعسر الوقوف على أكثره في أماكنه، واستخراجه من مكامنه ، لتبدده، وتفريقه ، حسب تعبير أبي العباس الذي أورده في مطلع كتابه [1].

يعتبر كتاب(المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل افريقية والاندلس والمغرب)، من أبرز كتب الونشريسي، وقد جمع جملة من الفتاوى الشرعية لفقهاء مغاربة، تناولت نوازل وقضايا عرضت فيما بين القرنين الثالث والتاسع الهجريين، وصدرت من الأقطار المغربية الأربعة: الأندلس والمغرب الأقصى والمغرب الأوسط وإفريقية، بالإضافة إلى مؤلفات بعض فقهاء المالكية المشارقة [2].

وقد استطاع الونشريسي بفضل تكوينه الفقهي، ومعرفته الدقيقة بالمذهب المالكي من الإستفادة الكبرى من مكتبة آل الغرديسي بفاس، لاسيما فيما يتعلق بالنوازل الخاصة بفتاوى أهل فاس والأندلس، أما فتاوى المغربين الأدنى والأوسط،

[1] مسعود كربوع، نوازل النقود و المكاييل و الموازين في المعيار المعرب للونشريسي، (رسالة الماجستير)، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية، جامعة باتنة، 1434 هـ / 2012م ، ص 32.

[2] أحميدة النيفر ، المعيار و الهواية و الحوار ، قراءة في التجربة التاريخية للغرب الإسلامي، مجلة آفاق الثقافية و التراث، العدد 14، 1417هـ / 1996 م، ص 67.

فاعتمد فيها على نوازل البرزلي أبي القاسم بن احمد القيراوني (ت 841هـ) والدرر المكنونة في نوازل مازونة ليحيى بن ابي عمران المغيلي (ت 883)[1] .

ومن خلال تصفحي لكتاب المعياروجدت فيه جوانب متعددة من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية فى غاية الاهمية والقيمة ، فهو يتضمن الكثير من المعلومات والنصوص والوثائق التي قلما ترد في المصادر التاريخية ، والتي تمس كل جوانب المجتمع في المغرب الاسلامي ، فهناك اشارات عن العادات والتقاليد والأعراف وعن الحياة الاسرية والاحتفالات والأعياد والزي والأطعمة ، وعن النظم الاقتصادية ، ومراكز العلم والشخصيات العلمية البارزة فى المجتمع المغربي ، ومعالم الحياة الدينية في بلاد المغرب والأندلس[2].

وتعد كتب النوازل والفتاوى الفقهية بالاضافة الى قيمتها الفقهية البحتة ، من المصادر الاصيلة القيمة ، لما تتضمنه من مادة غنية فى مجال الدراسات التاريخية والحضارية . فالنوازل قضايا رفعت من مختلف فئات المجتمع الى القضاة ورجال الفتوى للنظر فيها ، وهي عادة ما تذكر القضية أو النازلة كما حدثت بأشخاصها ووقائعها واسم القاضي أو المفتى الذى رفعت اليه وأحيانا تاريخ وقوع النازلة ، ثم الجواب أو الفتوى حول تلك النازلة أو المسألة الفقهية ،فهي مرآة صادقة تعكس هموم ومشاكل الأفراد المجتمع ومايشغلهم في تلك الفترة[3] .

[1] الونشريسي، المعيار المعرب، المصدر السابق، ص و .

[2] ياسين سلين، المرجع السابق، ص 30 .

[3] كمال السيد أبو مصطفى، جوانب من الحياة الإجتماعية و الاقتصادية و الدينية والعلمية في المغرب الاسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيار المعرب للونشريسي، مركز الإسكندرية للكتاب، ص 1996، ص 8 .

**2ــ منهج الونشريسي في كتاب المعيار :**

يعتبر "المعيار المعرب" من أنفس كتب النوازل الفقهية المالكية، و قد التزم الونشريسي – رحمه الله – في عرض فتاوى سابقيه و معاصريه في إطار منهج محكم تمسك فيه بالأمانة العلمية في نسبة النوازل إلى أماكنها وأزمنتها، وكذا نسبة الفتاوى الصادرة في حقها إلى أصحابها[1]، و هذا ما أشار إليه الونشريسي نفسه في مقدمة كتابه حيث قال : فهذا الكتاب سميته المعيار جمعت فيه من أجوبة متأخريهم العصربين و متقدميهم ما يعسر الوقوف على أكثره في و رتبته على الأبواب الفقهية ليسهل الأمر فيه على الناظر، و صرحت بأسماء المفتين إلا في اليسير النادر[2] .

ويثبت الونْشَرِيسي في المعيار أسماء المفتين ونصوص الأسئلة، ولا يحذفها إلا نادراً، وفي حالات يبرر فيها غياب النص أو السؤال بقوله: سُئل فلان عن مسألة أو مسائل لم تُظهر من الجواب، ثم يورد نصوص الأسئلة كما وردت، حتى وإن كانت صادرة عن عوام أو غير مختصين، إذ تمنعه أمانته العلمية من التصرف فيها أو تحريفها. غير أن المفتين أنفسهم قد يستخدمون أحياناً عبارات عامية، أو يتحدثون بأسلوب غير فصيح، خاصةً عند تناولهم العادات والأعراف المحلية [3].

وقد ذكرت الطالبة ياسين سلين مثلا عن طريقة الفتوى " والإمام يذكر أسماء المفتين في بداية الفتوى كقوله: وسُئل سحنون: هل يُأخذ بقول الصبيان بعضهم على بعض؟، وسئل القاضي أبو عثمان سيدي سعيد العقباني عن أخذ الأجرة على تعليم

[1] مشري زينب، التنظيم الفقهي للمعاملات المالية بالمغرب الإسلامي ما بين القرنين (7 ــ 9 هــ / 13 ــ 15 م ) من خلال نوازل المعيار للونشريسي، (مذكرة الماستر)، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، قسم التاريخ ، جامعة 08 ماي 1945م ــ قالمة ــ، 1436 ــ 1437 هــ / 2015 ــ 2016 م، ص 30 .

[2] الونشريسي، المعيار المعرب، المصدر السابق، ج1، ص ح .

[3] الونشريسي، المعيار المعرب، المصدر السابق، ج1، ص ح.

والعلم وسئل ابن رشد هل تصح المناظرة في الموطأ ممن لم يسمعه على أحد ولا عنده كتب مصححة"[1] .

تتكرر أحياناً الفتاوى في كتاب "المعيار" بنص السؤال والجواب، ويُعزى ذلك إما إلى اشتمال الفتوى المكررة على مسائل فقهية متعددة تستوجب إدراجها في مواضع مختلفة من الكتاب، أو لأن المؤلف لم ينتبه إلى أنه سبق له ذكرها في مكان آخر، خاصةً إذا وقع التكرار ضمن نفس الباب. ويُعذر في ذلك نظراً لضخامة حجم الكتاب[2] .

وقد ذكر ابن قيم الجوزية في كتابه ما يلزم من المفتي: "يَنْبَغِي لِلْمُفْتِي أَنْ يَذْكُرَ دَلِيلَ الْحُكْمِ وَمَأْخَذَهُ مَا أَمْكَنَهُ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا يُلْقِيهِ إِلَى الْمُسْتَفْتِي سَاذَجًا مُجَرَّدًا عَنْ دَلِيلِهِ وَمَأْخَذِهِ"[3] .

لم يكن الونشريسي مجرد ناقلٍ للفتاوى وجامعٍ لها، بل كان، كما أشار إلى ذلك ابن عساكر، فقيهًا ناقداً يمتلك بصيرة علمية نافذة، يُميّز الأقوال، ويُرجّح بينها، ويَردّ ما لا يراه راجحًا. وقد جاءت تعليقاته في كتاب "المعيار المعرب" مصدّرة غالبًا بعبارة "قلت"، فتارةً تكون موجزة لا تتعدى سطراً أو بضعة أسطر، وتارةً أخرى مطوّلة تستغرق صفحةً أو أكثر، بحسب طبيعة المسألة واختلاف الأقوال حولها[4].

ويمكن أن نُجمِل المنهج الذي اتبعه صاحب الكتاب رحمه الله في تأليف الكتاب في النقاط التالية:

---

[1] ياسين سلين، المرجع السابق، ص 30 .

[2] الونشريسي، المعيار المعرب، المصدر السابق، ج1، ص ز .

[3] ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تح: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1، 1411هـ ـ 1991 م، ج 4، ص 123 .

[4] محمد بوطربوش، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس، مركز الأمانة للأبحاث والدراسات العلمية، 11 ماي 2021، د ص .

كان منهج الونشريسي، رحمه الله، في عرض النوازل يبدأ غالبًا بعبارة: "سُئِل سيدي" أو "سُئِل الشيخ"، متبوعةً باسم المفتي، ثم يُثبت نص السؤال كما ورد، ليعقبه الجواب بصيغ مألوفة مثل: "وأجاب بما نصّه" أو "فأجاب."

وبعد ذلك، يعمد إلى مناقشة النازلة بذكر أقوال العلماء فيها، مستعرضًا مختلف الآراء والوجوه الفقهية ذات الصلة.

ومن السمات المنهجية البارزة في أسلوبه اعتماده على تقنية "الفَنْقَلَة"، وهي طريقة تقوم على الحوار الافتراضي بين السائل والمجيب، مستخدمًا في ذلك عبارة: "فإن قلت... قلت"، وهي صيغة متداولة في الكتابات الفقهية لما لها من دور في توضيح المسائل وتفكيك الإشكالات الفقهية بتسلسل منطقي محكم[1].

[1] محمد بوطربوش، المرجع السابق، د ص.

**3ــ محتوياته { أبواب الكتاب } :**

تميز عمل الإمام الونشريسي في كتاب المعيار المعرب بجمع الفتاوى وترتيبها والتعليق عليها والإضافة إليها. وقد أشار إلى ذلك بنفسه في مقدمة كتابه، حيث قال: "وبعد، فهذا كتاب سميته بالمعيار المعرب والجامع المغرب، يضم فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، وقد جمعت فيه من أجوبة المتأخرين والمعاصرين ما يسهل الوقوف على أكثره في مواضعه، واستخرجته من أماكنه، وميزته ورتبته وفق الأبواب الفقهية ليسهل على الباحث الرجوع إليه، وصرحت بأسماء المفتين إلا في الحالات النادرة"[1] .

لم يقتصر جهد الونشريسي على جمع (2135) فتوى صادرة عن علماء معاصرين له وآخرين سبقوه، بل تعدى ذلك إلى تصنيف هذه الفتاوى والتعليق عليها، مع إثرائها بالاستشهادات والتأصيل العلمي عند الحاجة، مُولياً اهتماماً خاصاً بتعدد الآراء واختلافها، وبما جرى عليه العمل بالعرف [2].

رتب الإمام الونشريسي كتابه "المعيار المعرب" كغيره من الفقهاء، ثم رتبها على الأبواب الفقهية كالآتي [3].

**الجزء الأول:** يشمل أحكام الطهارة، والصلاة، والجنائز، والزكاة، والصيام، والحج، بالإضافة إلى الاعتكاف.

**الجزء الثاني:** يتناول مسائل الصيد والذبائح، والأطعمة والأضاحي، وأحكام الأيمان والنذور، وكذلك الدماء والحدود والتعزيرات.

**الجزء الثالث:** يختص بأحكام النكاح.

---

[1] الونشريسي، المعيار المعرب، المصدر السابق، ج1، ص1 .

[2] أحميدة النيفر، المرجع السابق، ص67.

[3] بلخير عثمان، المرجع السابق، ص 59.

**الجزء الرابع:** يتناول مسائل الخلع والنفقات والرضاعة، وأحكام الإيلاء والظهار واللعان، بالإضافة إلى أحكام التمليك والطلاق والعدة والاستبراء[1].

**الجزء الخامس :** يتناول مسائل المعاوضات والبيع.

**الجزء السادس:** يشمل أحكام الرهن، والصلح، والحمالة، والحوالة، والمداينة، والتفليس، بالإضافة إلى الصلح.

**الجزء السابع:** يتعلق بنوازل الأجـــباس.

**الجزء الثامن:** يتناول مسائل المياه والمرافق، وأحكام الشفعة، والقسمة، والإجارات، والأكرية، والصناع، بالإضافة إلى بقية مسائل المياه، وأحكام الضرر والبيان[2].

**الجزء التاسع:** يستكمل بقية مسائل الضرر، ويتناول أحكام الوديعة، والعارية، والهبات، والصدقات، والعِتق، كما يشمل الوصايا وأحكام المحاجير، بالإضافة إلى أحكام الغصب، والإكراه، والاستحقاق[3].

**الجزء العاشر:** يتطرق إلى قضايا الأقضية والشهادات، والدعاوى، والأيمان، وأحكام الشهادات، والدعاوى، والأيمان، وكذلك الوكالات والإقرار والمداين.

**الجزء الحادي عشر:** يتناول نوازل الجامع.

**الجزء الثاني عشر:** يستكمل نوازل الجامع[4].

لم يكن الونشريسي مجرد جامع للفتاوى، بل كان – كما أشار إلى ذلك معاصره ابن عسكر – ناقداً ذا بصيرة، يُميّز بين الآراء، فيقبل بعضها ويردّ بعضها الآخر، ويرجّح الأقوى ويضعّف ما دونه [5].

## 4ــ تاريخ التأليف والغرض من التصنيف :

[1] بلخير عثمان، المرجع نفسه، ص 59 .

[2] المرجع نفسه، ص 60 .

[3] المرجع نفسه، ص 60 .

[4] المرجع نفسه، ص 60 .

[5] الونشريسي، المعيار المعرب، المصدر السابق، ج1، ص ح .

لم يُصرّح الونشريسي في المعيار بتاريخ بداية تأليفه، غير أنه أشار إلى تاريخ الانتهاء منه بقوله: "وكان الفراغ من تقييده مع مزاحمة الأشغال وتغير الأحوال، يوم الأحد الثامن والعشرين من شوال سنة 901هـ " [1].

غير أنّ ما يظهر من تتبع المعيار أن الونشريسي لم يختتم عمله فيه نهائياً بتاريخ 28 شوال 901هـ، بل استمر في مراجعته وتنقيحه وإضافة فتاوى جديدة إليه حتى أواخر حياته[2]. وقد أشار بنفسه إلى هذه الإلحاقات في مواضع متعددة من الكتاب، وذكر صراحة أنه أضاف بعضها سنة 911هـ. ونظراً إلى ضخامة حجم المؤلَّف، وطبيعة العمل فيه، يُرجَّح أن فترة تأليفه وتنقيحه وتوسيعه امتدت نحو ربع قرن،" أي من حوالي سنة 890هـ إلى وفاة المؤلف سنة 914هـ"[3] .

ويذكر الونشريسي في كتاب المعيار الغرض من تأليفه حيث قال : " فهذا كتاب سميته بالمعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقيا والأندلس والمغرب؛ جمعت فيه من أجوبة متأخريهم العصريين ومتقدميهم ما يفسر الوقوف على أكثره في أماكنه، واستخراجه من مكامنه لتبدده وتفرقه وانبهام محله وطريقه رغبة في عموم النفع به ورتبته على الأبواب الفقهية، ليسهل الأمر فيه على الناظر، وصرحت بأسماء المفتين إلا في اليسير النادر "[4] .

وعليه، فإن الغاية من تأليف هذا الكتاب لم تكن انتقاء الأقوال الراجحة والمعتمدة في الفتوى، بل تمثلت في جمع أكبر قدر ممكن من المادة العلمية الفقهية، ولهذا وُصف بحق بأنه جامع مغرب، كما أسماه مؤلفه [5].

---

[1] الونشريسي، المعيار المعرب، المصدر السابق، ج1، ص ز .

[2] المصدر نفسه، ص ح .

[3] المصدر نفسه، ج1، ص ح .

[4] الونشريسي، إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام أبي عبد الله مالك، المصدر السابق، ص 24 .

[5] مشري زينب، المرجع السابق، ص 27 .

لم يقتصر جهد الونشريسي في المعيار على جمع ألفين ومائة وخمس وثلاثين فتوى صادرة عن معاصريه أو عن فقهاء سبقوه، بل تعدّى ذلك إلى تصنيف هذه الفتاوى والتعليق عليها، مع إغنائها بالاستشهادات المناسبة والتأصيل الفقهي عند الحاجة. كما أولى عناية خاصة بإبراز تعدد الآراء وتنوع الاجتهادات المرتبطة بالأعراف الجارية عند الاقتضاء، إلى جانب نزوع واضح نحو الترجيح بين الأقوال، وتحديد ما يُقبل منها وما يُرد. وقد منحت هذه الإضافات النوعية للكتاب مكانة مرجعية بارزة، مما جعله معتمداً لدى فقهاء المغرب قروناً بعد وفاة مؤلفه، واتّخذ دوراً محورياً في تفعيل النشاط العلمي وإسناد العمل القضائي [1] .

[1] أحميدة النيفر، المرجع السابق، ص 67 .

**5ــ مصادر كتاب المعيار :**

تشير كتب التراجم إلى أن الإمام الونشريسي استقى مادته الأولية في تأليف المعيار من ثلاثة مصادر أساسية كانت لها تأثير بالغ في تشكيل محتواه العلمي[1] .وهي كالآتي:

**أ ــ مكتبة آل الغرديس :**

شكّلت مؤلفات مكتبة آل الغرديس المصدر الأساسي الذي اعتمد عليه المعيار في ما يخص نوازل الأندلس والمغرب الأقصى، وهو ما أشار إليه بوضوح كل من أحمد المنجور، وابن القاضي، وبابا السوداني في فاس[2] .

وتعود مكتبة آل الغرديس إلى تلميذ الونشريسي، محمد بن محمد الغرديس التغلبي. فعندما انتقل الإمام الونشريسي إلى فاس، يسّر الله له الاستفادة من مكتبة تلميذه هذه، التي ضمّت نفائس كتب المغرب والأندلس. وقد فتح الغرديس أبواب مكتبته لشيخه أبي العباس، فاطّلع على ما حوته من ذخائر علمية تمثلت في مطولات ومختصرات الفقه المالكي، بأصوله وفروعه، وشروحه وتعليقاته، وفتاواه ونوازله، فضلاً عن قواعده ووثائقه[3].

وقد ذاع بين العلماء المعاصرين للونشريسي مدى استفادته العميقة من هذه المكتبة الغنية. ومن الشواهد على ذلك ما أورده ابن غازي في كتابه شفاء الغليل في حل مقفل خليل، حيث قال: 'وقد كان صاحبنا الفقيه المحصّل أبو العباس أحمد الونشريسي – حفظه الله تعالى – لما بلغه عني هذا التعقب، أتاني بجزء من وضع الإمام العلامة أبي عبد الله بن مرزوق على هذا المختصر، استخرجه من خزانة من

[1] بلخير عثمان، المرجع السابق، ص 69 .

[2] الونشريسي، المعيار المعرب، المصدر السابق، ج 1، ص و .

[3] بلخير عثمان، المرجع السابق، ص 69 .

هو به ضنين، وأطلعني عليه، فإذا به قد تعقّب كلام المؤلف بنحو ما قلناه، فقال لي: احمد الله على موافقة نظرك لنظره [1].

**ب ــ كتاب نوازل البرزلي :**

كتاب فتاوى البرزلي ؛ جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام تأليف أبي القاسم بن أحمد البلوي التونسي المعروف بالبرزلي توفي 841 هــ 1438م تقديم وتحقيق الأستاذ الدكتور محمد الحبيب الهيلة [2].

**جـــ ــ الدرر المكنونة في نوازل مازونة :**

ليحيى بن أبي عمران المغيلي، قاضي بلدة مازونة (توفي سنة 883هــ)، فقد كان من بين المصادر التي اعتمد عليها الإمام الونشريسي في تدوين نوازل المغرب الأدنى والأوسط، أي إفريقية وتلمسان، مستفيداً بذلك من مادتي هذين الديوانين الأخيرين في المعيار[3] .

[1] بلخير عثمان، المرجع نفسه، ص 69 .

[2] البرزلي، فتاوى البرزلي جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، تح الدكتور محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، س 2002، ص و .

[3] بلخير عثمان، المرجع السابق، ص 70 .

### 6ـ القيمة العلمية للكتاب :

تتجلى مكانة المعيار في العناية الكبيرة التي أولاها له فقهاء مختلف الأمصار منذ عهد مؤلفه وحتى عصرنا الحاضر، حتى إنه قلّما يُؤلَّف كتاب فقهي بعده دون أن يتضمن اقتباساً منه أو إحالة إليه. وتزداد قيمة المعيار العلمية باحتوائه على نصوص مأخوذة من مؤلفات فقهية أصيلة فُقدت مع مرور الزمن، مما جعله مصدراً فريداً لحفظ جزء من التراث الفقهي الإسلامي[1] .

يحظى كتاب المعيار المعرب بمكانة علمية رفيعة، إذ يُعد مرجعًا أساسيًا في كتب الفقه عامة، وكتب النوازل خاصة[2] .

فقد اعتادت المؤلفات الفقهية، لاسيما المالكية المتأخرة عن عصر الونشريسي، على الاستشهاد بنقول متعددة منه، حتى لا يكاد يخلو كتاب منها من إحالة أو اقتباس من المعيار[3] .

ولا تقتصر أهميته على الكتب المتقدمة فحسب، بل إن الدراسات والمؤلفات المعاصرة تزخر هي الأخرى بنقولات مستفيضة عنه، مما يدل على امتداد تأثيره عبر العصور.

أما في مجال النوازل، فإن المعيار يمثل مصدراً غنياً للنصوص الفقهية التي لا تتوافر أحياناً في مخطوطات كتب النوازل الأخرى، كما يُعتمد عليه كثيراً في تحقيق نصوص الفتاوى وتوثيقها في تلك الكتب[4].

---

[1] الونشريسي، المعيار المعرب، المصدر السابق، ج1، ص ح .

[2] محمد بن مطلق الرميح، بعنوان النوازل الفقهية المالية من خلال كتاب المعيار المعرب للإمام الونشريسي ت 914 هـ، (رسالة الماجستير)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، قسم الشريعة ، شعبة الفقه ،جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1432 هـ / 2011م، ص 169 .

[3] المرجع نفسه، ص 169 .

[4] المرجع نفسه، ص 169 .

وتزداد قيمة هذا العمل الفقهي بما يحتويه من نصوص مأخوذة من مؤلفات أصيلة ضاعت بمرور الزمن، مما جعله وعاءً حافظًا لجزء مهم من التراث الفقهي المالكي والإسلامي عمومًا[1].

لقد ذكر محمد حجي في تعليقه عن كتاب المعيار المعرب عن قرب مدى العناية التي أولاها فقهاء العدوتين لكتاب المعيار منذ بداياتي الأولى في طلب العلم، حين كنت أتلقى دروسي في الفقه على يد كبار العلماء، أمثال زين العابدين ابن عبود، وأحمد بن عبد النبي، وأبي بكر زنيبر، ومحمد الصبيحي، ومحمد المدني بن الحسني، ومحمد البارودي رحمهم الله جميعًا [2].

فلم يجد محقق كتاب المعيار حرجًا في دراسة مختصر خليل وتحفة ابن عاصم ولامية الزقاق، والرجوع إلى شروحها وحواشيها، أو مطالعة قوانين ابن جزي، والفروق للقرافي، والموافقات للشاطبي، وجمع الجوامع لابن السبكي، فإنني كنت أتهيّب الرجوع إلى المعيار، إذ كنت أتخيله بحرًا عميقًا لا ساحل له، يُخشى على من خاض فيه أن يتوه في لججه الغامضة[3].

فعلى سبيل المثال، يزخر كتاب المعيار بذكر عدد كبير من علماء المذهب المالكي وآثارهم العلمية، مما جعله بمثابة خزانة تحفظ مستندات تملأ الكثير من الثغرات في تاريخ المغرب الوسيط. وقد أورد بين دفتيه أسماء العديد من المفتين والعلماء الذين لا يُعرفون إلا من خلاله، كما اشتمل على وثائق قضائية تُستخلص

[1] محمد بن مطلق الرميح، المرجع نفسه، ص 169 .

[2] الونشريسي، المعيار المعرب، المصدر السابق، ج1، ص ط .

[3] المصدر نفسه، ص ط .

منها أسماء القضاة والعدول والأسر والوظائف، فضلاً عن إشارات ثمينة إلى سجلات الحكام، ومعطيات عن سير المؤسسات الاجتماعية والثقافية في تلك الحقبة[1].

ولا يمكن الحديث عن أهمية المعيار دون الإشارة إلى ما ناله من التقدير والإجلال، إذ نُظمت في مدحه العديد من القصائد التي عبّرت عن مكانته العلمية، وقد أورد المشرف على الطبعة الحجرية للكتاب بعضها في خاتمة المجلد، مما يدل على عمق تأثيره في نفوس العلماء وعلو منزلته في تراث الفقه المالكي [2].

هَـذَا كِتَابٌ لِلمَسَائِلِ جَامِـعٌ أَرْبَى عَلَى جُلِّ الفَتَاوَى بِمَا وَفَى
قَدْ صَاغَهُ شَيْخُ النَّوَازِلِ أَحْمَدٌ وَنْشَرِيسِيٌّ جَامِعُ القَضَايَا أَحْرُفًا ضَبَطَ
القَوَاعِدَ لِلْقُضَاةِ مُقَرِّبًا وَكَسَا بِهِ كُلَّ الوُلَاةِ مُفَوَّقًا[3] .

[1] محمد المنوني، المصادر العربية لتاريخ المغرب من الفتح الإسلامي إلى نهاية العصر الحديث، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية، الرباط، 1983م، ص 128 .

[2] بلخير عثمان، المرجع السابق، ص 58 .

[3] المرجع نفسه، ص 58 .

## 7 ــ أهمية النوازل المعيار في الدراسات التاريخية

### أ ــ تعريف النوازل :

**النوازل في اللغة:** النوازل جمع نازلة، وهي تشير إلى الشدائد والمحن العظيمة [1]التي تُلمّ بالناس وتُنزل بهم [2]. وقد ورد في المعجم الوسيط أن النازلة تعني المصيبة الشديدة[3]، وجمعها نازلات ونوازل. ومن هذا المعنى جاء مصطلح القنوت في النوازل، ويُراد به الدعاء عند وقوع الشدائد التي تصيب المسلمين[4].

### ب ــ أهمية النوازل المعيار في الدراسات التاريخية :

لقد أولى عدد من الباحثين المعاصرين، خاصة في منطقة المغرب الإسلامي، اهتماماً بالغًا بكتب الفتاوى والنوازل، لما لها من دور محوري في الكتابة التاريخية المعاصرة، إذ تسهم بشكل فعّال في سد الثغرات ورفع اللبس الذي قد يكتنف بعض جوانب المعرفة التاريخية[5]. وتُعدّ من أبرز هذه المصادر كتاب المعيار المعرب، الذي سبق التعريف به في المبحث السابق، وذلك لما يمتاز به من اتساع في التغطية المكانية والزمانية[6].

وقد كان هدف الونشريسي من تأليف هذا العمل، كما أُشير سابقًا، جمع أكبر قدر ممكن من الفتاوى، لا الاقتصار على المشهور منها أو ما يُعدّ صحيحاً فقط. وقد

---

[1] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح عبد السلام هارون، دار الفكر،1399هـ ــ 1979 م، ج 5، ص 417 .

[2] الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح اللغة، تح أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين بيروت، ط 4، 1407 هـ ــ 1987م، ج5، ص 1829 .

[3] نخبة من اللغويين في مجمع اللغة العربية في القاهرة، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط2 ، 1393هـ ــ 1973 م، ص 915 .

[4] ابن حجر العسقلاني، تلخيص والجبير، دار الكتب العلمية، ط 1، 1419هـ ــ 1989 م، ص 601 .

[5] مشري زينب، المرجع السابق، ص 33.

[6] المرجع نفسه، ص 33.

أوضح ذلك صراحة في قوله :"جمعت فيه من أجوبة متأخريهم العصريين ومتقدميهم ما يعسر الوقوف على أكثره في أماكنه، واستخراجه من مكامنه "[1] .

لم يقتصر الونشريسي في المعيار المعربعلى جمع (2135) فتوى فقط، بل تجاوز ذلك إلى تبويبها وتصنيفها بشكل منهجي دقيق، مع إضفاء تعليقات وشروحات أغنت النص الأصلي، واستند في ذلك إلى الاستشهادات الفقهية والتأصيل العلمي كلما دعت الحاجة. وقد أولى عناية خاصة بـــتعدد الآراء واختلافها، مع مراعاة الاعتبارات العرفية السائدة عند الاقتضاء. كما تميز أسلوبه بـــميل واضح إلى الترجيح والتضعيف، والقبول والرد، مما يعكس حضوراً اجتهادياً نقدياً في تعامله مع المادة الفقهية[2] .

**8ـــ طبعات الكتاب ومختصراته :**

**أـــ طبعات الكتاب :**

طُبع كتاب "المعيار المعرب" لأول مرة بالمطبعة الحجرية بمدينة فاس سنة 1314هـــ / 1897م، في اثني عشر جزءاً، وقد أشرف على إعداده ثمانية من كبار الفقهاء والخطاطين والمصححين[3]، كان أبرزهم أحمد بن محمد بن العباس البوعزاوي الفاسي (توفي سنة 1337هـــ / 1918م)، وهو عالم مشارك عُرف بولعه الشديد بنسخ الكتب ونشرها، له عدة مؤلفات، منها كتاب في مناقب جده أبي يعزى في ثلاثة أسفار، ونوازل امتدت إلى نحو ثمانية أسفار، بالإضافة إلى اختصار كتاب "البدور الضاوية" للحوات، فضلاً عن مجموع إجازاته وغيرها من الأعمال [4].

---

[1] الونشريسي، إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك، تح أحمد بوطاهر الخطابي، اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي، الرباط، 1400 هـــ ـــ 1980م، ص 74 .

[2] مشري زينب، المرجع السابق، ص 33 .

[3] الونشريسي، المعيار المعرب، المصدر السابق، ج1، ص ط.

[4] المصدر نفسه، ص ط.

وقد قام الأستاذ عمار باختيار وترجمة مجموعة من فتاوى المعيار إلى اللغة الفرنسية، ونشرها في مجلة الوثائق المغربية الصادرة في باريس سنة 1908م[1] .

وقد طبع للمرة الثانية بإضافة جزءٍ تكميلي إلى الأجزاء الاثني عشر الأصلية من المعيار المعرب، خُصِّص هذا الجزء لـــتراجم أعلام المعيار، وفهارس الموضوعات والأعلام والأماكن والمصادر، وذلك لتيسير الرجوع إلى مضامين الكتاب. كما ارتأينا إدراج عناوين موجزة للفتاوى داخل النص، وحرصنا على تمييزها بوضعها بين معقوفتين بهدف تسهيل التعرف على محتوى كل فتوى ومجالها الفقهي[2].

وقد شارك في تحقيق هذه الطبعة الثانية وإعدادها، كما في الطبعة الأولى، ثمانية من الفقهاء المغاربة، معظمهم من خريجي جامعة القرويين بفاس أو جامعة ابن يوسف بمراكش. ومن بين هؤلاء العلماء الفضلاء محرر هذا التقديم محمد حجي، إلى جانب نخبة من الأساتذة الأجلاء الذين أسهموا بعلمهم وجهدهم في إخراج هذا العمل على الوجه الأكمل[3] .

**ب ــ مختصراته :**

تولى تلخيص كتاب المعيار في مجلد واحد فقيهان مغربيان، كان أحدهما أحمد بن سعيد المجيلدي الفاسي (توفي سنة 1094هـــ)، مؤلف كتاب الإعلام بما في المعيار من فتاوى الأعلام[4]. وقد أوضح المجيلدي في مقدمة عمله منهجيته في التلخيص، حيث عمد إلى حذف الأسئلة والأجوبة التي أوردها الونشريسي بنصها المطوّل، مكتفيًا بتلخيص مضمون السؤال والجواب، مع الإحالة على النص الأصلي

[1] الونشريسي، المعيار المعرب، المصدرنفسه، ج1، ص ي.

[2] المصدر نفسه، ص ك .

[3] المصدر نفسه، ص ك .

[4] المصدر نفسه، ص ط .

للراغبين في التوسع ومعرفة الأدلة ،كما قام بـــاستبعاد المواد المكررة، مع الإشارة إلى مواضعها في المعيار الأصلي[1].

## 9ــ من مشاكل المعيار .

لا شك في أنّ الجهد الكبير الذي بذله الإمام الونشريسي في تصنيف المعيار المعرب قد عرّضه لبعض الانتقادات والملاحظات من قِبل عدد من العلماء والباحثين. ومن أبرز الإشكالات التي سُجلت، سواء في النسخة الأصلية أو في الطبعات اللاحقة، ما يتعلق بوجود أخطاء في النسخ وتصحيفات أثّرت على دقة بعض النصوص، وهي من بين أبرز مشكلات المعيار التي استدعت جهوداً علمية لمراجعتها وتدقيقها [2]، ونذكر كذلك:

### 1ــ عدم دقة نسبة بعض الفتاوى إلى أصحابها:

من أبرز الإشكالات المنهجية التي تواجه الباحث في المعيار المعرب، عدم دقة نسبة بعض الفتاوى إلى أصحابها، وغموض هوية النوازليين (أصحاب الأسئلة)، بالإضافة إلى غياب الفاصل الواضح بين الأجوبة، والتداخل الملحوظ أحياناً بين كلام الشيوخ وتعليقات الإمام الونشريسي نفسه [3].

ورغم ما بذله الإمام الونشريسي من جهد تنظيمي في تصنيف المادة الفقهية، وما قام به محققو الكتاب من تبويب وتنقيح في الطبعات الحديثة، إلا أن النسبة غير الدقيقة لبعض الفتاوى إلى أصحابها ما تزال قائمة، ويعود ذلك – في جانب منه –

[1] الونشريسي، المعيار المعرب، المصدر السابق، ج1، ص ط .

[2] بلخير عثمان، المرجع السابق، ص 66 .

[3] المرجع نفسه، ص 66 .

إلى اعتماد بعض الصيغ العامة في بداية الفتاوى مثل: "وسُئل..." أو "وقوله..." دون تحديد صريح للجهات أو الأشخاص[1].

ومن المعلوم أن الاستثمار العلمي للفتاوى والنوازل، سواء في استخراج القواعد الفقهية، أو في التخريج عليها، أو في تحليل مراتب التنزيل، يقتضي توفّر مجموعة من المعطيات الأساسية، أهمها: ذكر اسم صاحب السؤال بشكل صريح، وتحديد الجهة الصادرة عنها النازلة، واسم المفتي، وتاريخ الفتوى. فغياب هذه العناصر يضعف القيمة العلمية للنص، ويحدّ من فاعليته في البحث والدراسة [2].

وتزداد الإشكالية تعقيداً حين يُلاحظ وجود تداخل بين فتاوى صادرة عن فقهاء من عصور مختلفة، دون تمييز كافٍ بين ما يعود لكل واحد منهم، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى نسب فتاوى إلى غير أصحابها، ويُنتج معطيات خاطئة تُربك الباحث وتشوّش على التحليل الفقهي والتاريخي للنوازل[3].

ومما لا شك فيه أن الإمام الونشريسي – رحمه الله – قد بذل جهداً كبيراً وعمِل بما في وسعه لتحقيق الدقة في جمع مادته الفقهية، كما يدل على ذلك تصريحه في مقدمة كتابه بقوله: "وصرّحت بأسماء المفتين إلا في اليسير النادر"[4].

وهو ما يعكس حرصه على توثيق الفتاوى وإسنادها إلى أصحابها كلما تيسّر له ذلك، مع الاعتراف بوجود بعض الحالات الاستثنائية التي تعذر فيها ذكر الأسماء.

عدم وضوح الحدود الفاصلة بين متن الجواب الفقهي :

---

[1] بلخير عثمان، المرجع نفسه، ص 66 .

[2] المرجع نفسه، ص 66 .

[3] المرجع نفسه، ص 66 .

[4] الونشريسي، المعيار المعرب، المصدر السابق، ص ز .

من الإشكالات المنهجية التي تعترض الباحث في المعيار المعرب عدم وضوح الحدود الفاصلة بين متن الجواب الفقهي الذي يمثل الرأي الصريح لصاحبه، وبين الاستشهادات والاستطرادات التي يوردها المفتي في سياق التدليل والتعليل[1].

ويتضح هذا الإشكال من مثال أورده الونشريسي، نقلاً عن استفتاء وُجّه إلى الإمام المازري حول قيام بعض المرابطين والمرابطات بعادات غريبة، كـــالاجتماع والسير ليلًا مع الذكر. فجاء جواب المازري مستنداً إلى أقوال الإمام مالك، وأبي بكر المالكي، وأبي بكر الباقلاني، ثم أورد في سياق الاستشهاد نصاً للغزالي، ابتدأه بقوله: قال الغزالي [2].

**2ـــ تكرار بعض الفتاوى:**

تتكرر بعض الفتاوى في المعيار المعرب أحياناً بنفس نص السؤال والجواب، ويعود ذلك غالباً إلى أحد أمرين: إما لأن الفتوى الواحدة تتناول مسائل فقهية متنوعة تندرج تحت أبواب متعددة، مما يقتضي إدراجها في كل باب ذي صلة، وإما لأن المؤلف لم ينتبه إلى أنه سبق له إثباتها في موضع آخر، خصوصاً عندما يحدث التكرار ضمن نفس الباب الفقهي [3].

ويُعذر الإمام الونشريسي في ذلك نظراً إلى ضخامة العمل، وتشعب مصادره، واشتغاله بـــالمقارنة والتعليق، بل إنه أحياناً يتدارك فتاوى أغفلها في مواضعها المناسبة، فيُدرجها في الأبواب التي يكتب فيها لاحقًا، معتذراً بالنسيان ومؤكداً حرصه على الإفادة[4].

---

[1] بلخير عثمان، المرجع السابق، ص 68 .

[2] المرجع نفسه، ص 68 .

[3] الونشريسي، المعيار المعرب، المصدر السابق، ص ز .

[4] المصدر نفسه، ص ز .

ورغم ذلك، فإن معايير التوثيق المعاصرة قد تجعلنا نتحفظ على بعض هذه التكرارات، مع إدراك أن ظروف التأليف في عصر الونشريسي تختلف جذرياً عن واقعنا المعرفي الراهن، الذي تتوفر فيه الوسائل التقنية الحديثة، وتتنوع أدوات الكتابة والتصنيف[1].

ومع هذا، فقد حرص الونشريسي – في كثير من المواضع – على تفادي التكرار والإطالة، من خلال الإحالة على مؤلفاته الأخرى أو على كتب فقهية سابقة، مما يدل على وعيه بمسألة الاقتصاد في العرض والتنظيم المنهجي للمادة [2].

**3ـ صعوبة المصطلحات :**

تخرج عبارات بعض المفتين – في المعيار المعرب – أحياناً عن الأسلوب العربي الفصيح، ولا سيما عند حديثهم عن العادات والأعراف المحلية، حيث يستخدمون تعبيرات مستمدة من اللغة الدارجة أو من الخطاب الشعبي المتداول[3]. وقد اختار الإمام الونشريسي عدم التدخل في تصحيح تلك العبارات أو تعديلها، محافظةً على أمانة النقل[4].

نتيجة لذلك، نجد في المعيار العديد من الكلمات غير الفصيحة أو العبارات الملحونة التي كانت شائعة في البيئة الاجتماعية واللغوية آنذاك، مثل:

"باطلا" بمعنى مجاناً أو بلا مقابل.

"أصاب" في سياق وجد أو لقي.

"نتعوج" بمعنى ننحرف.

---

[1] الونشريسي، المعيار المعرب، المصدر نفسه، ص ز.

[2] المصدر نفسه، ص ز.

[3] المصدر نفسه، ص ز.

[4] المصدر نفسه، ص ز.

"عبّاه" أي ذهب به أو حمله معه.

"لِيُهَدِّنُوا الشر بين الزوجين" بمعنى التدخل للإصلاح بينهما.

"ما يخصه منه قيراط" في دلالة على عدم انتقاص أي شيء من حقه[1].

وتكشف هذه الظاهرة عن الطابع الاجتماعي واللغوي المحلي الذي ميز بعض فتاوى المعيار، كما تعكس حرص المفتين على التواصل بلغة مفهومة ومألوفة لدى جمهور المستفتين.

على الرغم من الملاحظات المنهجية والإشكالات النصية التي تعتري المعيار المعرب، إلا أن ذلك لا يُنقص من جلالة قدر الإمام الونشريسي ولا من عظمة عمله العلمي، فقد أنجز عملاً موسوعيًا فريدًا جمع فيه ثروة فقهية وتاريخية هائلة، تعكس عمق اطلاعه، ودقته في التوثيق، وحرصه على حفظ تراث المالكية. ويُعد المعيار شاهدًا على اجتهاده النادر وأمانته العلمية في نقل فتاوى عصره وما سبقه، مما جعله مرجعًا لا غنى عنه في الدراسات الفقهية والتاريخية.

تناول هذا الفصل التعريف بكتاب المعيار المعرب للإمام الونشريسي، أحد أهم الموسوعات الفقهية في الغرب الإسلامي، حيث جمع فيه ما يزيد عن ألفي فتوى صادرة عن فقهاء المغرب والأندلس، وقد سلك الونشريسي في تصنيفه منهج الجمع والتوثيق دون الاقتصار على الفتاوى المشهورة، مع تصنيفها وترتيبها بحسب الأبواب الفقهية، وإثرائها بالتعليق والاستشهاد.

تضمن الكتاب مادة فقهية غنية، ويعكس معرفة دقيقة بالعادات والأحوال الاجتماعية لعصره، وكان غرضه جمع تراث الفتوى في الغرب الإسلامي حفظًا له

[1] الونشريسي، المصدر نفسه، ص ز .

من الضياع ، استند الونشريسي إلى مصادر متعددة، منها فتاوى علماء معاصرين وسابقين، مما منح الكتاب قيمة علمية وتاريخية كبيرة.

تبرز أهمية المعيار في الدراسات التاريخية من خلال ما يقدمه من معطيات دقيقة حول الحياة الاجتماعية والسياسية والدينية، كما نُشر في عدة طبعات منذ القرن 19م، وظهرت له مختصرات، أبرزها تلخيص المجيلدي، ورغم قيمته، يعاني المعيار من بعض الإشكالات، أبرزها تكرار الفتاوى، التداخل بين النصوص، وصعوبة التمييز أحيانًا بين آراء المفتين وتعليقات الونشريسي، فضلاً عن استعمال بعض الألفاظ الدارجة.

ومع ذلك، يبقى المعيار المعرب عملاً موسوعيًا فذًا، يجسّد جهدًا علميًا نادرًا في خدمة الفقه والتاريخ معًا.

# الفصل الثالث: نماذج من اهتمامات الباحثين الجزائريين بكتاب المعيار المعرب

1ــ الرسائل الجامعية .

2 ــ المقالات .

3 ــ المؤتمرات العلمية و المحاضرات .

يُعدُّ كتاب *المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب* للإمام الونشريسي من أبرز المصنفات الفقهية في تاريخ الغرب الإسلامي، إذ يجمع بين البعد الفقهي والتوثيقي والاجتماعي. وقد عكست فتاواه المتنوعة ملامح الحياة اليومية، وساهمت في كشف التفاعلات الدينية والسياسية للمجتمع المغاربي والأندلسي. وقد استقطب هذا الكتاب اهتمام الباحثين قديماً وحديثاً، فانصرفوا إلى دراسته من زوايا متعددة، بين تحليل فقهي، واستثمار تاريخي، وقراءة اجتماعية ومنهجية. وتفاوتت هذه الجهود من حيث المنهج والعمق العلمي، لكنها في مجموعها أبرزت القيمة العلمية الفريدة لهذا المؤلف. ومن منطلق الاهتمام برصد هذه المساهمات، تسعى هذه الدراسة إلى تتبع أبرز ما كُتب حول *المعيار المعرب*، وتقويمه تقويماً علمياً منهجياً، بدءاً بـــ **الرسائل الجامعية** التي شكلت خطوة أولى في بناء الوعي الأكاديمي بأهمية هذا المصنّف.

**أولا: الرسائل الجامعية**

شهد كتاب *المعيار المعرب* اهتماماً متزايداً من قبل الباحثين في الجامعات، فتناولت عدة رسائل جامعية أبعاده الفقهية والتاريخية والاجتماعية. ويهدف هذا المحور إلى رصد أبرز هذه الجهود وتحليل اتجاهاتها ومناهجها العلمية.

**أ ــ أطروحات الدكتوراه :**

أقدم بين أيديكم هذه المذكرة الموسومة بـــ "جوانب من الحياة الاجتماعية"وهي ثمرة جهد الطالب لبشير عمر، الذي سعى من خلالها إلى تسليط الضوء على عدد من المظاهر الاجتماعية في سياقها التاريخي والجغرافي، مستنداً إلى جملة من المصادر والمراجع العلمية المعتبرة، ومنتهجاً أسلوب التحليل والمقارنة للوصول إلى فهم أعمق لتلك الجوانب.

وإنني إذ أضع هذه المذكرة بين أيديكم، آمل أن تحظى بنظركم النقدي البنّاء، وتوجيهاتكم العلمية السديدة، لما في ذلك من إغناء للعمل، وتحفيز للباحث على مزيد من الاجتهاد في مسيرته الأكاديمية.

1ــ أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي بعنوان :**" جوانب من الحياة الإجتماعية و الاقتصادية و الفكرية في المغربين الأوسط و الأقصى من القرن 6 إلى 9 هـــ / 12 إلى 15 م من خلال الكتاب المعيار للونشريسي**[1]" .

**أولا: الرصد الشكلي**

مؤلف هذه الأطروحة: هو الدكتور بلبشير عمر.

[1] بلبشير عمر ، المرجع السابق ، ص ث .

الكلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية، قسم التاريخ و الآثار، جامعة وهران .

السنة الجامعية : 2009 ــ 2010 م .

المشرف : د . غازي مهدي جاسم .

**ثانيا : الرصد الوضوعي .**

1ــ أسباب اختيار بلبشير عمر لموضوع جوانب من الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و الفكرية :

رغبة في سد فراغ معرفي :

ربما لاحظ الباحث نقصاً أو قلة الدراسات المتخصصة في هذه الجوانب لمجتمع أو فترة زمنية معينة، فسعى إلى الإسهام في تغطية هذا الفراغ العلمي ، كما لا ننس بعض الدراسات التي تناولت قضايا الاجتماعية و الاقتصادية و الفكرية من خلال المعيار المعرب للونشريسي[1].

أهمية الموضوع لفهم التاريخ المحلي أو الوطني :

دراسة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية ضرورية لفهم البنية العميقة للمجتمع، إذ لا يكتمل فهم الأحداث السياسية والعسكرية دون دراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والفكرية المصاحبة لها.

الشمولية :

[1] بلبشير عمر، المرجع السابق، ص ج .

من أسباب التي أدت بالباحث أن يختار هذا الموضوع : هو إبراز شمولية الكثير من مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في المغربين الأوسط والأقصى، وكان هذا السبب هو أوكد الأسباب [1].

**2ــ دوافع حصر هذه الدراسة في المغربين الأوسط و الأقصى :**

ــ الخصوصية الجغرافية والتاريخية:

المغرب الأوسط (الجزائر الحالية) والمغرب الأقصى (المغرب) يمتلكان سمات اجتماعية واقتصادية وفكرية متقاربة نسبياً ضمن إطار المغرب الإسلامي، مما يجعل دراستهما معاً تقدم رؤية أكثر تكاملاً عن المنطقة دون تشتيت الجهد البحثي على مناطق بعيدة أو مختلفة كثيراً[2].

ــ توفر المصادر والمراجع:

قد تكون المصادر والمراجع المتعلقة بهاتين المنطقتين أكثر توفراً وإتاحة للباحث مقارنة بمناطق أخرى، مما ساعده على حصر الدراسة فيهما لضمان توفر المادة العلمية الكافية.

ــ تحديد المجال الجغرافي لتفادي التوسع المفرط:

التوسع في دراسة كامل بلاد المغرب (بما يشمل المغرب الأدنى/تونس وليبيا) كان سيجعل الموضوع واسعاً جداً، ويصعب الإحاطة بجميع جوانبه في مذكرة أكاديمية محدودة الحجم، لذلك اقتصر الباحث على منطقتين لضبط نطاق البحث.

ــ المكان الذي عاش فيه الإمام الونشريسي :

[1] المرجع نفسه، ص ج .

[2] بلبشير عمر، المرجع السابق، ص ج .

فقد ساقنا إليها حرصاعلى إنصاف صاحب المعيار، كونه عاش في المغربين، أربعين سنة (834 -874 هـ / 1430 ـ 1469 م ) في تلمسان، وأربعين أخرى في فاس (874ـ 914هـ / 1469ـ 1508 م ) مناصفة[1] .

**رابعا: من حيث الشكل و المنهجية :**

اللغة والأسلوب : استخدم الباحث بلبشير لغة علمية واضحة في معظم فصول المذكرة ، مع التزام بقواعد اللغة .

الهيكلة : المذكرة منظمة في محاور واضحة ، وغالبا ما تراعى فيها وحدة الموضوع وتسلسل الأفكار .

**مواطن القوة و الضعف:**

مواطن القوة :

- موضوع مهم وحساس من الناحية التاريخية والاجتماعية.
- محاولات للإلمام بعدة جوانب متكاملة اجتماعية و اقتصادية و فكرية.
- اجتهاد ملحوظ في جمع المادة المعرفية.

مواطن الضعف :

- محدودية التوظيف النقدي للمصادر.
- نقص في الجانب التحليلي و الربط بين الظواهر.
- الحاجة إلى تعميق الإشكالية وربطها بسياق نظري أو مفاهيمي أوسع.

**خامسا: رأي عام وتقدير نهائي:**

[1] المرجع نفسه ، ص ج .

تميزت المذكرة باختيار موضوع ذي أهمية بالغة في الدراسات الاجتماعية والتاريخية، حيث تناول الباحث مظاهر الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و الفكرية، كما اعتمد الباحث على عدد مقبول من المصادر والمراجع، إلا أن التوظيف ظل محدوداً فيما يخص المصادر الأولية، وهو ما أثّر جزئيًا على عمق النتائج[1] .

**2ــ أطروحة الدكتوراه في العلوم الإسلامية بعنوان : "ضوابط تنزيل الأحكام الشرعية في كتاب المعيار المعرب للونشريسي[2]" .**

**أولا : الرصد الشكلي**

مؤلف هذه الأطروحة : بلخير عثمان .

الدرجة العلمية : دكتوراه .

الجامعة : جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان .

الكلية : العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية شعبة العلوم الإنسانية ، الفقه و الأصول.

المشرف : سيب خير الدين .

السنة الجامعية : 1430ــ1431 هــ / 2010 ــ 2011 م .

**ثانيا: محتوى الأطروحة .**

---

[1] بلبشير عمر، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية(https://chat.openai.com/) ، تاريخ الدخول 04 ماي 2025 ، الوقت : 18.37 .

[2] بلخير عثمان، "ضوابط تنزيل الأحكام الشرعية في كتاب المعيار المعرب للونشريسي"، (أطروحة الدكتوراه)، الكلية : العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية ، تخصص الفقه و الأصول ،جامعة تلمسان ، 1430 هــ / 2010 م ، ص و .

المقدمة :

عرض فيها موضوع الدراسة ألا وهو : حول تنزيل الأحكام الشرعية، مع ذكر أهم القواعد و الضوابط التي تأسست لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في الأحكام.

أما بالنسبة لدوافع اختياره للموضوع حيث أن الموضوع غير مسبوق بشكل ملفت في الدراسات الأصولية الأكاديمية، كما أن الكتاب المعيار المعرب لم يدرس من الناحية الفقهية [1].

وتكمن أهمية هذا الموضوع في كونه قضية حيوية في واقعنا المعاصر ، خصوصا مع تنامي الدعوة في تحكيم الشرع ، فأصبحت مجالا للصراع الفكري ، موقع نظر ومحك اختبار نجاح أو فشل [2].

الفصول :

تضمنت فصولا تحليلية وهي أربعة فصول ، فبدأ بالتعريف بالإمام الونشريسي في الفصل الأول ، أما بالنسبة للفصل الثاني تناول فيه مفهوم التأصيل و التنزيل ، في حين تتطرق إلى أسس مفهوم التنزيل ومظاهره في كتاب المعيار المعرب في الفصل الثالث، وختم بحثه بالأسس والضوابط المسددة لتنزيل الأحكام الشرعية من خلال فتاوى المعيار[3].

الخاتمة : لخصت أهم النتائج ، وتضمنت توصيات مناسبة .

[1] بلخير عثمان، المرجع نفسه، ص 21.

[2] المرجع نفسه ، ص 22 .

[3] المرجع نفسه، ص 226 .

**ثالثا: الرصد الموضوعي .**

**1ــ الأهداف :**

- إبراز ضوابط التنزيل في الفقه المالكي.
- رصد المظاهر التطبيقية للضوابط في كتاب المعيار.
- توضيح أثر تغيّر الزمان والمكان في الفتوى [1].

**2 ــ مصادر الدراسة :**

**مصادر أصلية** : المعيار المعرب ، المدونة .

**مصادر حديثة** : دراسات معاصرة حول الفتوى والتنزيل وفقه الواقع.

[1] المرجع نفسه، ص 21.

**ثالثا: التقييم العلمي .**

1 ــ نقاط القوة .

اختيار الموضوع: موفق وحديث، لصلته بالواقع الفقهي المعاصر.

منهجية البحث: واضحة في التدرج من التأصيل النظري إلى التطبيق العملي.

أصالة الموضوع: لم تُستنفد دراسته سابقًا، مما أضفى عليه جدة وعمقًا.

تحليل النصوص: كان موفقًا في كثير من المواضع، أظهر فهمًا دقيقًا للنصوص الفقهية.

2ــ نقاط الضعف :

التحليل النقدي: في بعض المواضع كان سطحيًا، واعتمد النقل دون تعليق معمّق.

تكرار بعض العناوين والمباحث: ما يدل على إمكانية إعادة هيكلة أفضل للفصول [1].

[1] بلخير عثمان، المرجع السابق، ص 226 .

**ب ــ رسائل الماجستير :**

**رسالة الماجستير، بعنوان:**" نوازل النقود والمكاييل والموازين في كتاب المعيار المعرب للونشريسي – جمعا ودراسة وتحليلا ــ " .

**أولا: الرصد الشكلي:**

مؤلف هذه الرسالة: مسعود كربوع .

الدرجة العلمية : رسالة الماجستير.

الجامعة : جامعة الحاج لخضر، باتنة.

الكلية : العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية والإسلامية.

القسم: قسم التاريخ وعلم الآثار.

المشرف : د رشيد باقة.

السنة الجامعية: 1434ــ 1435هـ / 2012 ــ 2013 م.

**ثانيا: محتوى الرسالة:**

تتناول هذه الرسالة دراسة النشاط الاقتصادي في الغرب الإسلامي من خلال فقه النوازل، بالاعتماد على كتاب "المعيار المعرب" لأحمد الونشريسي. وتركز على ثلاث أدوات أساسية في المعاملات التجارية: النقود، المكاييل، والموازين، مبينة علاقتها بالسلطة والفقهاء والمجتمع.

تتكون الرسالة من مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة[1]:

التمهيد: يعرض تطور فقه النوازل والمذهب المالكي في الغرب الإسلامي[1].

[1] مسعود كربوع، المرجع السابق، ص ز.

الفصل الأول: يعرف بكتاب المعيار ومؤلفه، ويبرز أهميته كمصدر فقهي واقتصادي.

الفصل الثاني: يعالج نوازل النقود، من حيث تطورها والغش فيها، ودور السلطة في التنظيم.

الفصل الثالث: يدرس نوازل المكاييل، وأنواعها، ومحاربة التلاعب فيها، مع مقارنتها بالمعايير المعاصرة.

الفصل الرابع: يتناول نوازل الموازين، وتطورها التاريخي، والغش المرتبط بها، والتحديد المعاصر لأوزان الدينار والدرهم[2].

الخاتمة: تلخص نتائج البحث في أربعة مستويات: المجتمع، السلطة، الفقهاء، والاقتصاد، وتقترح آفاقًا لدراسات مستقبلية في أدوات وتقنيات النشاط التجاري في الغرب الإسلامي[3].

**ثالثا: الرصد الموضوعي:**

1ــ الأهداف :

دراسة آليات النشاط التجاري في الغرب الإسلامي، من خلال تحليل النقود والمكاييل والموازين باعتبارها أدوات مركزية في الاقتصاد[4].

[1] مسعود كربوع، المرجع السابق، ص ز.

[2] المرجع نفسه، ص ز.

[3] المرجع نفسه، ص ز.

[4] مسعود كربوع، المرجغ السابق، ص ب.

إبراز دور الفقهاء في ضبط المعاملات الاقتصادية، خاصة ما يتعلق بالصرف والمبادلات، من خلال اجتهاداتهم في تقنين الأوزان والنقود وفق الشريعة والعرف المحلي.

تُبرز هذه الدراسة القيمة التاريخية والاقتصادية لكتاب المعيار المعرب، حيث تُسلط الضوء على كيفية تناول الفقهاء المالكية لمسائل النقود والمكاييل والموازين، مما يعكس التفاعل بين الفقه والواقع الاقتصادي في الغرب الإسلامي خلال القرون الوسطى.

**رابعا: التقييم العلمي.**

أبرز النتائج:

دور الفقهاء في تنظيم المعاملات: بيّنت الرسالة كيف أن الفقهاء المالكية، من خلال فتاواهم، ساهموا في تنظيم المعاملات المالية وضبط الأسواق، مما يُبرز دورهم في الحياة الاقتصادية[1].

تعدد العملات وتنوع المكاييل: أظهرت الدراسة وجود تنوع في العملات والمكاييل المستخدمة في الغرب الإسلامي، مما يدل على حيوية النشاط التجاري والاقتصادي.

شهد الغرب الإسلامي تداخلاً بين السلطتين السياسية والدينية، ما أدى إلى تنظيم خطة الفتيا وجعلها وظيفة رسمية خاضعة لرقابة السلطان. وبرزت الحسبة كأداة لضبط الحياة العامة، تجمع بين الشرع والسلطة وتؤكد ارتباط الفقه بالمخزن[2].

**جـــ ــ مذكرات الماستر:**

[1] مسعود كربوع، المرجع السابق، ص 175.
[2] المرجع نفسه، ص 175.

**ــ مذكرة ماستر، بعنوان : التنظيم الفقهي للمعاملات المالية بالمغرب الإسلامي ما بين القرنين (7 ــ 9 هـــ / 13 ــ 15 م ) من خلال نوازل المعيار للونشريسي .**

**أولا : الرصد الشكلي :**

**البيانات العامة :**

عنوان المذكرة: التنظيم الفقهي للمعاملات المالية بالمغرب الإسلامي ما بين القرنين (7ــ 9 هـــ / 13 ــ 15 م ) من خلال نوازل المعيار للونشريسي .

اسم الباحثة : مشري زينب .

الدرجة العلمية : ماستر .

الجامعة : جامعة 08 ماي 1945م ــ قالمة ــ

الكلية / القسم : كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، قسم التاريخ.

سنة المناقشة : 1436 ــ 1437 هـــ / 2015 ــ 2016 م .

**ثانيا : البينة العامة للمذكرة :**

أهمية الموضوع :

تنبع أهمية هذه الدراسة من تركيزها على المصادر الفقهية وتحديدا كتب النوازل، كمصدر أساسي لفهم الواقع الاقتصادي و التشريعي في المغرب الإسلامي خلال الفترة المدروسة، غير أن الإعتماد على كتب النوازل يعتبر من أصعب الدراسات ، الأمر الذي استدعى استعمال مصادر أخرى لتحليل و التمحيص المادة العلمية[1] . إذ تبرز الباحثة كيف أن هذه النوازل تعكس التفاعل بين الفقه المالكي

[1] مشري زينب، المرجع السابق، ص أ .

والعرف المحلي في تنظيم المعاملات المالية ، مما يوفر رؤية دقيقة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية آنذاك .

تقسيمات البحث:

وقد قسمت دارستها الموسومة بـــ : التنظيم الفقهي للمعاملات المالية بالمغرب الاسلامي من خلال نوازل المعيار للونشريسي إلى ثلاثة فصول ، في الفصل الاول أشارت إلى المصادر الفقهية ، كما تطرقت إلى كتاب المعيار المعرب للونشريسي ، أما بالنسبة للفصل الثاني تحدثت فيه عن النوازل المالية في كتاب المعيار ، وفي الفصل الثالث قامت بتحليل النوازل التي ذكرتها في الفصل الثاني[1] .

الخاتمة:

فقد لخصت فيها النتائج التي توصلت إليها من خلال دارسة المعاملات المالية في المغرب الاسلامي إضافة إلى بعض النتائج الأخرى التي تفتح المجال أمام دارسات مستقبلية [2]

**ثالثا : الرصد الموضوعي :**

تناولت المذكرة إشكالية : إلى أي حد يمكن الاستفادة من كتب النوازل في دارسة المعطيات المالية للتاريخ الاقتصادي في بلاد المغرب الاسلامي؟[3].

الأهداف :

- إبراز دور النوازل الفقهية كمصدر لتنظيم المعاملات المالية .
- تحليل النوازل المالية في ضوء السياق التاريخي و الاجتماعي .

[1] مشري زينب، المرجع نفسه، ص ج .

[2] المرجع نفسه، ص ج .

[3] مشري زينب، المرجع السابق، ص ب .

- إبراز التفاعل بين العرف و الفقه .
- دقة المعاملات المالية بتلك الفترة [1].

النتائج المتوصل إليها :

توصلت في هذه الدراسة : أن كتب النوازل و الفتاوى أهمية كبيرة في البحث التاريخي[2].

- فقهاء المغرب الإسلامي تمكنوا من تطوير آليات فقهية مرنة مع المعاملات المالية ، مستندين إلى أصول المذهب المالكي ومراعين العرف السائد.
- المكانة العلمية التي يحتلها كتاب المعيار المعرب ، لما احتوته نصوص النوازل من مادة تاريخية [3] .

**رابعا: التقييم العام :**

تعد هذه المذكرة إضافة قيمة للمكتبة الأكاديمية، حيث تسلط الضوء على جانب مهم من التاريخ الاقتصادي والفقهي للمغرب الإسلامي. وقد أظهرت الباحثة قدرة على التحليل النقدي والتعامل مع مصادر فقهية معقدة، مما يعكس جديتها وعمق فهمها للموضوع.

[1] مشري زينب، المرجع نفسه، ص ب .

[2] المرجع نفسه، ص 87 .

[33] المرجع نفسه، ص 87 .

**2ــ مذكرة ماستر، بعنوان : نوازل الأسرة من خلال كتاب "المعيار المعرب" للونشريسي باب الزواج أنموذجا .**

**أولا : الرصد الشكلي :**

**البيانات العامة :**

العنوان : نوازل الأسرة من خلال كتاب "المعيار المعرب" للونشريسي باب الزواج أنموذجا.

المؤلف : بوراية مديحة .

الدرجة العلمية :شهادة الماستر .

الجامعة :جامعة محمد بوضياف ــ المسيلة ــ .

الكلية : العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية ،قسم العلوم الإسلامية .

المشرفة : كتاب حياة .

السنة الجامعية : 2023 / 2024 م .

**ثانيا : أهمية الموضوع:**

يُعد موضوع النوازل الفقهية من أبرز المسائل التي تُجسّد تفاعل الفقه الإسلامي مع الواقع، ويمثل كتاب المعيار المعرب مرجعية هامة في هذا السياق. وقد أحسنت الطالبة في اختيار باب الزواج أنموذجًا، لما لهذا الباب من صلة مباشرة بحياة الناس وتنظيم العلاقات الأسرية، مما يُضفي على البحث أهمية علمية وعملية بارزة.

الحاجة الماسة لمواضيع فقه الأسرة نظار لفائدة هذا الموضوع للفرد والمجتمع والأسرة [1].

**ثانيا : أهداف المذكرة:**

سعت الطالبة من خلال هذه الدراسة إلى :

- استجلاء التصورات الفقهية حول قضايا الأسرة والزواج من خلال نوازل المعيار.
- تحليل البنية الفقهية والاجتماعية للنوازل المتعلقة بالأسرة.
- المساهمة في خدمة الفقه الّسلامي عموما والمذهب المالكي خصوصا[2] .

**ثالثا : النتائج :**

توصلت الطالبة إلى نتائج مهمة، منها:

- لقد ساهم الونشريسي بكتابة المعيار المعرب في انجاز موسوعة كبرى في الفقه المالكي شملت على فنون الفقه بجميع تخصصاته ومجالاته .
- تخصيص الإمام الونشريسي جزءا كاملا من كتابة المعيار وهو الجزء الثالث حول باب النكاح [3].
- وجود تباينات فقهية مرتبطة بتغير الأعراف والمستجدات الزمنية.

**رابعا : الملاحظات العامة:**

**الإيجابيات :**

---

[1] بوراية مديحة، نوازل الأسرة من خلال كتاب "المعيار المعرب" للونشريسي باب الزواج أنموذجا، (مذكرة الماستر)، الكلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية ،قسم العلوم الإسلامية ، جامعة محمد بوضياف ــ المسيلة ــ ،2023 / 2024 م ،ص ب .

[2] المرجع نفسه، ص ج .

[3] بوراية مديحة، المرجع السابق، ص 69 .

- اختيار موضوع أصيل وذي قيمة علمية ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم " خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي"[1].
- تنظيم عام جيد وتسلسل منطقي في عرض الفصول.
- توظيف ملائم للنصوص الفقهية.

**النقائص :**

- الحاجة إلى مزيد من التوسع في الإطار النظري لمفهوم النوازل.
- ضعف في بعض جوانب المقارنة بين النوازل المغاربية وغيرها.
- الاعتماد النسبي على وصف المادة دون تعميق في بعض التحليلات[2].

**سادسا :التقييم العام :**

مذكرة جيدة من حيث الموضوع والمعالجة، تُظهر اجتهاداً واضحًا من الطالبة في جمع المادة وتحليلها، وتُساهم في إثراء الدراسات الفقهية الاجتماعية المغاربية. ينصح بتطويرها لاحقًا لتكون مشروع دكتوراه أو مقالة علمية منشورة.

**2ــ المقالات:**

**1 ــ مقال بعنوان من أعلام تلمسان : " أبو العباس أحمد الونشريسي 834ــ 914 هــ / 1430 ــ 1508 م : سيرة ومسيرة "[3].**

**أولا : الرصد البنيوي للمقال :**

**معلومات النشر :**

[1] محمد بن سعد بن منيع الزهري، التراجم والطبقات، تح علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة ــ مصر ــ ، ط1 ، 1421هــ ــ 2001 م ، ج 10،ص 194 .

[2] مشري زينب، نوازل الأسرة، (https://chat.openai.com/) ، 15ــ 05ــ 2025، 13.56.

[3] لامية زكري، المرجع السابق، ص 61 .

العنوان : من أعلام تلمسان : أبو العباس أحمد الونشريسي 834ــ 914 هــ / 1430 ــ 1508 م : سيرة ومسيرة .

المؤلف : لامية زكري .

المجلة : العصور الجديدة .

العدد : 10 .

سنة النشر : جويلية 1434 هــ / 2013 م .

**ثانيا : الرصد العلمي :**

**محاور المقال :**

المقال يتناول سيرة أحد أبرز فقهاء المغرب الأوسط، وهو أبو العباس أحمد الونشريسي[1]، بهدف إبراز شخصيته العلمية والفقهية ومكانته في التاريخ الثقافي لتلمسان وفاس.

يتوزع المقال على محاور واضحة:

- النسب والمولد والنشأة.
- مسيرته التعليمية والعلمية.
- علاقته بالمجتمع السياسي في تلمسان وفاس.
- مؤلفاته وآثاره العلمية، خصوصاً المعيار.
- تلاميذه وتأثيره في مدرسة الفقه المالكي.
- الخاتمة أكد فيها عن مكانة الإمام الونشريسي رحمه الله [2].

[1] المرجع نفسه، ص 61 .

[2] لامية زكري، المرجع نفسه، ص 68 .

**أبرز المصادر:** المعيار، جذوة الاقتباس، نيل الابتهاج، سلوة الأنفاس، أزهار الرياض، دوحة الناشر [1].

**تنظيم المقال :**

من خلال قراءتي لهذا المقال فوجدته :

مقال منظم بشكل ممتاز : مقدمة – عرض – خاتمة.

كل محور مدعّم بأمثلة وتوثيق دقيق.

اللغة سليمة أكاديميًا، والاقتباسات واضحة، والحواشي مرقمة ومنهجية.

**ثالثا : التقييم العلمي و النقدي**

1 ــ قيمة الموضوع :

- يعد المقال مساهمة علمية في إبراز أعلام الفقه المالكي بالمغرب الأوسط .
- شخصية الونشريسي لم تحظَ بدراسات مفصلة كثيرة من الأكاديميين الجزائريين، وبالتالي يسد المقال فراغًا معرفيًا مهمًا ، وقد ساعدني في جمع المادة العلمية والرجوع إلى المصادر الأصلية وبهذا إستطعت تحرير الفصل الأول بعنوان ترجمة لحياة الإمام الونشريسي .

2ــ عمق التحليل :

قدّمت الباحثة قراءة معمقة لسيرة الونشريسي ، ولم تكتف بذلك فقط بل أدرجت أسلوبه في الفتاوي ،التي تنطلق من أسئلة موجهة إليه ، ويكون نصها قصيرا نوعا ما [2].

[1] المرجع نفسه، ص 71 .

[2] لامية زكري ، المرجع نفسه ، ص 65.

أبرزت معاناته مع سلطات بني زيان، وسبب هجرته القسرية إلى فاس [1].

3ــ قوة التوثيق :

- المراجع كثيرة ومتنوعة، مع التزام الطريقة المعتادة في التوثيق المعلومات .
- استعمال كتب التراجم مما ما يُكسب المقال مصداقية علمية.

4 ــ الملاحظات النقدية :

- التهميش في نهاية البحث: أي أن تجمع هوامش البحث كلها في آخر البحث بدءا من 1 إلى نهاية ،مما يؤدي بالقارئ إلى عناء البحث عن هذه الهوامش[2].
- لم تذكر الكاتبة شيئا من فتاويه عند تحرير مقالها .
- المقال يغلب عليه الجانب التوثيقي دون استعمال المنهج النقدي التحليلي .

5 ــ الخلاصة: مقال لامية زكري عمل علمي محترم، يبرز كفاءة الباحثة في التعامل مع المصادر التراثية، ويُعد مرجعًا تمهيديًا جيدًا لكل باحث في تراث الونشريسي أو تاريخ الفقه المالكي في تلمسان وفاس. يُشجَّع على تطويره إلى دراسة موسّعة أو رسالة أكاديمية.

[1] المرجع نفسه، ص 63 .

[2] لمين غرنوب وآخرون ، طرق التهميش ، كلية علم النفس و علوم التربية ، جامعة قسنطينة 02 ، عبد الحميد مهري ، 2020 ــ 2021 م ، ص 5 .

**2ــ مقال معنون :القيمة المصدرية التاريخية لكتاب المعيار المعرب للونشريسي ،** هو دراسة تحليلية عميقة تهدف إلى إبراز الأهمية التاريخية والمرجعية لكتاب "المعيار المعرب"، بوصفه مصدراً غنياً للنوازل الفقهية، ويعطي الكتاب لمحة وافية عن تبحر العالم الذي ألفه في المسائل الفقهية وتمكنه[1] .

**أولا : الرصد البنيوي للمقال :**

**معلومات النشر :**

العنوان : القيمة المصدرية التاريخية لكتاب المعيار المعرب للونشريسي .

المؤلف : قـــــــــــادة ديـــــــــــن .

الجامعة : جامعة الجزائر 2 ، الجزائر .

**ثانيا : الرصد الموضوعي للمقال**

1ــ الهيكل العام:

المقدمة: تحديد موضوع المقال وأهميته.

التعريف بالمؤلف: ترجمة مفصلة للونشريسي.

عرض مضمون "المعيار المعرب": بيان مصادره، منهجيته، ومجالاته.

التحليل الموضوعي للقيمة التاريخية :

الأبعاد السياسية

الأبعاد الاجتماعية

الأبعاد الثقافية

[1] قـــــــــــادة ديـــــــــــن ، المرجع السابق ، ص 178 .

الأبعاد الاقتصادية

الخاتمة: تلخيص للأهمية العلمية والوظيفية للكتاب المعيار المعرب [1] .

2ــ أبرز القضايا التي تناولها:

- توثيق لحوادث مثل سقوط الأندلس[2]، الهجرة، النزاعات الاجتماعية، والخلافات الفقهية.
- كشف تفاصيل دقيقة عن الحياة اليومية، الزواج ، الأسواق ، البيوع وغيرها الأنشطة .
- عرض لتراث علمي فقهي عميق يعكس تطور المدرسة المالكية في المغرب الإسلامي .
- ذكر محتويات أجزاء المعيار المعرب للإمام الونشريسي [3].

**ثالثا : التقييم العلمي و النقدي:**

1ــ قيمة الموضوع : يعد المقال مساهمة علمية في إبراز موسوعة فقهية ضخمة بالمغرب الأوسط و الأقصى.

هذا الكتاب لم يحظ بدراسات مفصلة كثيرة من قبل الباحثين الجزائرين ،وبالتالي يسد المقال فراغا معرفيا .

2ــ توثيق المادة العلمية : المراجع كثيرة ومتنوعة، مع التزام علمي في التوثيق والتعليق.

---

[1] قـــــــــادة ديـــــــــــن، المرجع نفسه، ص 186 .

[2] المرجع نفسه، ص 181.

[3] قـــــــــادة ديـــــــــــن، المرجع نفسه ، ص 183 .

3 ــ نقاط القوة:

- شمول الأبعاد: تناول المقال جميع الأبعاد المرتبطة بالتاريخ؛ السياسي، الاجتماعي، الثقافي، والاقتصادي.
- توثيق قوي للمصادر: الكاتب استند إلى نسخ من "المعيار المعرب" محققة ومفهرسة، مما يعزز مصداقية المعالجة.
- لغة علمية واضحة: أسلوب أكاديمي منظم يعكس خبرة الباحث في التناول التاريخي والنقدي.

4 ــ الملاحظات النقدية :

- الاعتماد بالنسبة كبيرة على كتاب المعيار دون كتب النوازل الفقهية الأخرى .
- استعمال الطريقة الكلاسيكية في التهميش .

**رابعا: التقييم الختامي :**

المقال مهم ومتميز، ويوفّر ركيزة صلبة لأي باحث مهتم بتاريخ المغرب الإسلامي أو تطور الفقه المالكي من منظور واقعي اجتماعي. يبرز المقال أحد أهم مصادر النوازل بوصفها مرآة لعصرها، ويدعو ضمنياً إلى إعادة استثمار هذا النوع من الأدب الفقهي في الكتابات التاريخية المعاصرة.

**3 ــ المؤتمرات العلمية والمحاضرات :**

**الملتقيات العلمية :**

**1ــ مداخلة الأستاذ قموح فريد في ملتقى قالمة بعنوان : "هجرة أحمد الونشريسي (ت914هـــ/1508م) من تلمسان إلى فاس وإسهاماته العلمية"[1] .**

**أولا : الرصد الشكلي :**

عنوان المداخلة : هجرة أحمد الونشريسي (ت914هـــ/1508م) من تلمسان إلى فاس وإسهاماته العلمية .

المكان الملتقى : جامعة باجي مختار عنابة .

تاريخ المداخلة : 23 أفريل 2018 .

**ثانيا : موضوع المداخلة ومحتواها العلمي:**

الموضوع :تناولت المداخلة هجرة الإمام الونشريسي من تلمسان إلى فاس، وإسهاماته العلمية، وخاصة من خلال كتابه المعيار المعرب .

محاور المداخلة :

- أوضاع المغربين الأوسط والأقصى في ق9-بداية10هـــ/15-16م: انحطاط المغرب ونهاية العصر الوسيط .
- ترجمة موجزة لأحمد الونشريسي وظروف هجرته من تلمسان إلى فاس[2] .

[1] فريد قموح ، هجرة أحمد الونشريسي (ت914هـــ/1508م) من تلمسان إلى فاس وإسهاماته العلمية ،جامعة باجي مختار، عنابة، 23 أفريل 2018، ص 1 .

[2] فريد قموح، المرجع نفسه، ص 4 .

- إسهامات الونشريسي العلمية من خلال التدريس والتأليف وحفظ تراث الغرب الإسلامي [1].
- خاتمة خرج فيها بعدة نتائج منها : الاهتمام بمؤلفات الونشريسي وبخاصة كتاب المعيار الذي اعتنى بإخراجه بحلة ميسرة ومنقحة ثلة من الباحثين على رأسهم محمد حجي، تحيلنا إلى الحديث بأسى حول كتاب الدرر المكنونة الذي لا يقل شأنا عنه، لكنه لم يلق نفس الاهتمام رغم المحاولات الجزئية والشاملة لدراسته وتحقيقه لافتقارها التنسيق، بل طاله التشويه بقصد أو بدونه [2].

**ثالثا : التقييم :**

جودة الطرح: المداخلة ثرية بالمضامين التاريخية والفقهية، وتميّزت بالدقة في تتبع مسار الونشريسي، وعمق في تحليل الأسباب المحتملة لهجرته.

**المنهجية** :اعتمدت على السرد التحليلي المتوازن، مدعماً بالمصادر الأولية (كتب التراجم، المخطوطات، كتب النوازل، دراسات أكاديمية)، مع تنقيح للآراء المختلفة.

الجِدّة :كشفت المداخلة عن جوانب نادرة من سيرة الونشريسي، وربطت بين سياقات سياسية واجتماعية وفقهية بطريقة محكمة [3].

**رابعا : القيمة العلمية للملتقى:**

الملتقى شكّل منصة أكاديمية جدية لإعادة تقييم شخصيات علمية مغاربية كبرى مثل الونشريسي.

---

[1] فريد قموح، المرجع السابق، ص 6 .

[2] المرجع نفسه، ص 9 .

[3] قموح فريد، هجرة الإمام الونشريسي من تلمسان إلى فاس، (https://chat.openai.com./)، 18ـ05ـ2025، 18.02.

أظهر اهتماماً بالبعد المغاربي المشترك في تاريخ الفقهاء والعلماء، وهو توجه مطلوب في الدراسات المقارنة.

المداخلة سلطت الضوء على كتاب "المعيار المعرب "بوصفه مرآة علمية للحياة الاجتماعية والسياسية، وليس مجرد عمل فقهي تقليدي .

**خامسا : الملاحظات والمقترحات**

نقاط القوة :

- كثرة المصادر التاريخية هذا مايعطي البحث مصداقية[1] .
- لغة علمية واضحة: أسلوب أكاديمي منظم يعكس خبرة الباحث في التناول التاريخي والنقدي.
- تسلسل الأفكار ، وقد بدأ مداخلته بذكر أوضاع المغربين الأوسط والأقصى في ق9-بداية10هـ/15-16م: انحطاط المغرب ونهاية العصر الوسيط [2].

نقاط يمكن تعزيزها:

- المداخلة ركّزت على شخصية الونشريسي أكثر من تفكيك محتوى المعيار المعرب نفسه من حيث البنية الموضوعية .

الاهتمام بمؤلفات الونشريسي خاصة في هذا العصر ، وهنا نقطة أردت أن أشير إليها وهي غياب المقارنة بين المعيار وغيره من كتب النوازل الكبرى .

[1] فريد قموح، المرجع السابق، ص 10 ــ 14 .

[2] المرجع نفسه، ص 1 .

**الرأي الختامي :**

يُعدّ هذا الملتقى إضافة نوعية في دراسات التراث الفقهي المغاربي، ومداخلة الأستاذ قموح فريد نموذجاً للبحث الأكاديمي الرصين الذي يربط بين التراجم الفردية والتحولات الكبرى في الغرب الإسلامي.

**2ـ الملتقى الوطني الثاني حول حياة وآثار العلامة أحمد بن يحيى الونشريسي يومي 12 و13 نوفمبر 2009 بدار الثقافة في ولاية تيسمسيلت، تحت شعار "الاجتهاد والقضايا المعاصرة[1]".**

**أولا : الرصد الشكلي :**

عنوان الملتقى : الملتقى الوطني الثاني حول حياة وآثار العلامة أحمد بن يحيى الونشريسي يومي 12 و13 نوفمبر 2009 بدار الثقافة في ولاية تيسمسيلت، تحت شعار "الاجتهاد والقضايا المعاصرة."

المؤطرون : شارك فيه نخبة من الباحثين والأكاديميين من مختلف الجامعات الجزائرية.

مكان الملتقى : بدار الثقافة في ولاية تيسمسيلت .

تاريخ الملتقى : يومي 12 و13 نوفمبر 2009 .

**ثانيا : موضوع المداخلة ومحتواها العلمي :**

[1] الملتقى الوطني الثاني حول حياة وآثار العلامة أحمد بن يحيى الونشريسي يومي 12 و13 نوفمبر 2009 بدار الثقافة في ولاية تيسمسيلت، تحت شعار "الاجتهاد والقضايا المعاصرة ."نُظم هذا الحدث العلمي من قبل جامعة تيسمسيلت، وشارك فيه نخبة من الباحثين والأكاديميين من مختلف الجامعات الجزائرية ، دار الثقافة ، ولاية تيسمسيلت ، ص 1 .

الموضوع: حول حياة وآثار العلامة أحمد بن يحيى الونشريسي ، "وتكريما لروح الفقيه العالم الفذ كما قال والي ولاية تيسمسيلت وكل أعضاء اللجنة العلمية " [1].

الإشكالية الملتقى : كيف يمكن استثمار التراث الفقهي والفكري للعلامة الونشريسي، وخاصة في مجال فقه النوازل، في فهم الواقع المعاصر ومواجهة الإشكالات التي يفرضها التطور المجتمعي والثقافي والديني؟[2]

**محاور الملتقى :**

1ــ المحطات الحاسمة في المسار العلمي والسياسي والإنساني للعلامة أحمد بن يحيى الونشريسي : دراسة المراحل المفصلية التي شكلت شخصية الونشريسي وأسهمت في بلورة ملامح فكره ومواقفه، من النشأة إلى لحظة التأثير والتأليف.

2ــ البيئة الثقافية والعلمية في بلاد الونشريس وأثرها في التكوين الفكري للونشريسي:

تحليل لمظاهر التراث الفكري المحلي، ونخب المنطقة، ومدى إسهامها في صياغة الرؤية المعرفية والاجتماعية للونشريسي[3].

3ــ كتاب "المعيار المعرب": بين المجهود الفردي والاجتهاد الجماعي : تفكيك أبعاد المشروع الفقهي للونشريسي من خلال "المعيار المعرب"، وبيان قيمته كأداة توثيقية واجتهادية في الفقه المالكي[4] .

[1] الملتقى الوطني الثاني، المرجع نفسه، ص 7 .

[2] المرجع نفسه، ص 6 .

[3] المرجع نفسه، ص 9 .

[4] المرجع نفسه، ص 9 .

4ــ العلامة الونشريسي في مواجهة السلطة والنخبة: مواقف فكرية في سياق سياسي متقلب قراءة في مواقف الونشريسي من السلطة السياسية والنخبة الاجتماعية، وإبراز رهانات المرحلة التاريخية التي عاشها[1].

5ــ المنظومة القيمية في فكر الونشريسي: آفاق التجديد وإشكالياته في المدونة الفقهية

استكشاف البعد القيمي في إنتاج الونشريسي، والوقوف على محاولاته للتجديد ضمن حدود المذهب، في سياق اجتماعي وثقافي معقد[2].

**أهداف الملتقى :**

سعى الملتقى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها:

- لتعريف بشخصية العلامة الونشريسي وعلاقته بمنطقة الونشريس من حيث الأصل والانتماء.
- دراسة الواقع الثقافي والفكري في عصر الونشريسي.
- الأمانة الأخلاقية الاعتراف بفضل السبق في الحفاظ على الميراث العلمي لهذا العالم الجليل[3].
- الغاية "ربط التراث هذا العلم بموطنه الونشريس المرصعة جغرافيته بأعلام أفذاذ وبوطنه الجزائر " [4].

**ثالثا : التقييم العام :**

[1] المرجع نفسه، ص 9 .

[2] الملتقى الوطني الثاني، المرجع نفسه، ص 9.

[3] المرجع نفسه، ص 21 .

[4] المرجع نفسه، ص 8 .

يُعد هذا الملتقى محطة علمية مهمة في مسار البحث الأكاديمي حول شخصية الونشريسي، حيث ساهم في:

- تعميق الفهم حول فقه النوازل وأهميته في معالجة القضايا المعاصرة.
- تحفيز الباحثين على دراسة تراث الونشريسي واستثماره في السياقات الحالية.
- تعزيز الروابط بين الباحثين والمؤسسات الأكاديمية المهتمة بالتراث الإسلامي والجزائري [1].

[1] الملتقى الوطني الثاني ، أحمد بن يحيى الونشريسي (https://www.univ-tissemsilt.dz/wancharissi/sites/wch02/wch02.html)، **الاجتهاد والقضايا المعاصرة : أحمد بن يحي الونشريسي: الإرث الفكري وأبعاده الدينية، والسياسية، والاجتماعية في الجزائر والعالم الإسلامي "، تاريخ الدخول** 29- 05 - 2025

يشكل كتاب المعيار المعرب للعلامة أحمد بن يحيى الونشريسي مرجعًا فقهيًا وتراثيًا بالغ الأهمية في المدرسة المالكية، وقد حظي باهتمام متزايد من طرف الباحثين الجزائريين، خاصة في العقود الأخيرة، نظراً لقيمته العلمية، التاريخية والاجتماعية.

يتناول هذا الفصل نماذج نوعية من هذا الاهتمام عبر ثلاث محاور:

1ــ الرسائل الجامعية :

عرفت الجامعات الجزائرية إنجاز عدد معتبر من الرسائل (ماجستير ودكتوراه) تناولت كتاب المعيار المعرب من زوايا متعددة، مثل فقه النوازل، الاجتهاد، منهج التصنيف، والبنية الفقهية. وقد ركز بعضها على استخراج النوازل الجزئية وتحليلها، بينما اتجه البعض الآخر لدراسة المنهج الأصولي أو التاريخي للونشريسي.

2 ــ المقالات العلمية :

نُشرت مقالات أكاديمية متخصصة في مجلات جامعية محكمة، تناولت موضوعات مثل: دور المعيار في توثيق الحياة الاجتماعية المغاربية، أو تأثيره في الفقه المالكي المغربي. وتميز بعضها بالمقارنة بين فقه الونشريسي وفقهاء آخرين معاصرين له.

3ــ المؤتمرات والملتقيات :

شكل المعيار المعرب محوراً لعدة ملتقيات وطنية، أبرزها تلك المنعقدة بتيسمسيلت، والتي ناقشت أثر الونشريسي في الفقه المغاربي. وقد أسهمت هذه الفعاليات في إعادة تسليط الضوء على التراث الفقهي الجزائري، وتوسيع آفاق النقاش حول فقه النوازل، واستجلاء قيمته في الواقع المعاصر.

# خـــــــاتـــمـــة

## الخاتمة:

إن كتاب المعيار المعرب للونشريسي يُعدّ من أبرز ما أنجبته المدرسة الفقهية المغاربية ، لما يحتويه من ثروة فقهية ونوازلية تعكس بوضوح واقع المجتمعات الإسلامية في المغرب والأندلس. وقد أظهرت في هذا البحث أنّ الباحثين الجزائريين قد أولوا اهتماماً ملحوظًا بهذا المصنف، غير أن هذا الاهتمام ما يزال جزئيًا وغير ممنهج في كثير من جوانبه.

وقد حاولت في هذه الدراسة أن أرصد وأقيم أبرز الجهود العلمية الجزائرية المتعلقة بالكتاب، سواء على مستوى الرسائل الجامعية أو المقالات أو النشاطات العلمية.

ومن خلال التتبع والتحليل، توصلت إلى جملة من النتائج، يمكن تلخيص أبرزها كما يلي:

**أهم النتائج :**

- أحمد بن يحي بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي ويصنفه البعض بحامل لواء المذهب المالكي رأس المائة التاسعة .
- يُعدّ المعيار المعرب مصدراً غنيًا لمجالات متعددة: فقهية، قانونية، تاريخية، واجتماعية، وهو ما يفسر تنوع الدراسات التي تناولته.
- تركّزت أغلب الجهود البحثية الجزائرية حول الكتاب في مذكرات التخرج الجامعية، بينما لا تزال الدراسات المنشورة في المجلات المحكمة محدودة.
- هناك تكرار واضح في مواضيع بعض الرسائل، ما يدل على غياب التنسيق أو الحصر المرجعي للبحوث السابقة.
- يغلب على كثير من الدراسات الطابع الوصفي، في حين تقل فيها المعالجة التحليلية النقدية العميقة.

## الخاتمة:

- لا توجد – إلى غاية هذه الدراسة – أعمال تقييمية شاملة لجهود الباحثين الجزائريين حول هذا الكتاب، ما يجعل هذه المذكرة تفتح بابًا جديدًا في هذا السياق.

رغم تعدد الدراسات حول المعيار المعرب، إلا أن أغلبها ركّز على فتاواه أو مضامينه دون تقييم شامل للدراسات نفسها، مما يجعل هذا الموضوع جديدًا نسبيًا ويملأ فراغًا في البحث العلمي.

**التوصيات :**

- ✓ ينبغي الإكثار من الدراسات التي تعنى برصد وتقييم الجهود العلمية المتعلقة بكتاب المعيار المعرب، لما لها من أهمية في إبراز مكامن القوة والقصور، وتوجيه البحث الأكاديمي نحو مسارات أكثر جدوى .
- ✓ تشجيع الباحثين وطلبة الدراسات العليا على تناول الجوانب المهملة من الكتاب، خصوصاً في مجالات التاريخ الاجتماعي والقانوني.
- ✓ تنظيم ملتقيات وندوات علمية وطنية متخصصة في التراث الفقهي المغاربي، يكون المعيار المعرب أحد محاورها الأساسية.
- ✓ ضرورة إنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة تُعنى بتوثيق جميع الأبحاث الجزائرية المتعلقة بكتاب المعيار المعرب وغيره من أمهات كتب التراث المغاربي.
- ✓ شجيع طبع ونشر المذكرات والأطروحات المتميزة حول المعيار، وتحويلها إلى دراسات أكاديمية محكمة.

# قائمة

# المصادر

# والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع .

### أولا : المصادر:

القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم .

1ــ البكري، ابن عبيد، المغرب في ذكر إفريقيا والمغرب، د.تح، د.ط، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

2ــ البرزلي، محمد بن عبد الله، فتاوى البرزلي جامع مسائل الأحكام...، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، 2002م

3ــ الونشريسي، أحمد بن يحيى، إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام أبي عبد الله مالك، تحقيق: الصادق بن عبد الرحمان الغرباني، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1427هـ / 2006م.

4ــ ــــــــــــــــــــــــــ، إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك، تحقيق: أحمد بو طاهر الخطابي، مطبعة فضالة، المحمدية (المغرب)، 1400هـ / 1980م.

5ــ ــــــــــــــــــــــــــ، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب، دار الغرب الإسلامي، الرباط، 1401هـ / 1981م.

6ــ ــــــــــــــــــــــــــ، عدة البروق في جمع ما في المذهب من الجموع والفروق، تحقيق: حمزة أبو فارس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1410هـ / 1990م.

7ــ الزهري، محمد بن أبي بكر، التراجم والطبقات، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1421هـ / 2001م.

8ــ الكتاني، الشريف محمد بن جعفر، سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، تحقيق: محمد بن حمزة الكتاني، دار الثقافة، الدار البيضاء، د.ت.

9ــ المكناسي، ابن القاضي، جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام بمدينة فاس، دار المنصور، الرباط، 1973م.

10ــ ابن مريم، الشريف المليتي، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، تحقيق: محمد بن أبي شنب، المطبعة الثعالبية، الجزائر، 1336هـ / 1908م.

11ــ ابن عسكر الشفشاوني، دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، تحقيق: محمد حجي، ط2، دار المغرب، الرباط، 1977م.

12ــ العسقلاني، ابن حجر، نور الدين علي بن محمد، تلخيص الحبير، دار الكتب العلمية، ط 1، 1419هـ / 1989م.

13ــ ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1، 1411هـ / 1991م.

14ــ القرافي، أحمد بن إدريس، جزء من شرح تنقيح الفصول في علم الأصول، إعداد: ناصر بن علي بن ناصر الغامدي، إشراف: حمزة بن حسين الفعر، رسالة علمية، جامعة أم القرى، 1421هـ / 2000م.

15ــ التنبكتي، شهاب الدين، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تحقيق: عبد الحميد عبد الله الهُرَاحة، منشورات دار الكتاب، طرابلس، ط 2، 2000م.

**ثانيا: المراجع:**

1ــ ابن الأحمر، محمد بن أحمد بن علي، تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان، تح هاني سلامة، مكتبة الدينية، بور سعيد ــ الظاهر، ط 1، 1421هـ / 2001م.

2ــ الحجوي الثعالبي الجعفري الفاسي، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط 1، 1416هـ / 1995م.

3ــ محمد حجي، موسوعة أعلام المغرب، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 1996م.

4ــ لمين غرنوب وآخرون، طرق التهميش، كلية علم النفس وعلوم التربية، جامعة قسنطينة 02، عبد الحميد مهري، 2020 ــ 2021م.

5ــ كمال السيد أبو مصطفى، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيار المعرب للونشريسي، مركز الإسكندرية للكتاب، 1996م.

6ــ الميلي، مبارك بن محمد، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، تحقيق: محمد الميلي، المؤسسة الوطنية للكتاب.

7ــ محمد المنوني، المصادر العربية لتاريخ المغرب من الفتح الإسلامي إلى نهاية العصر الحديث، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1983م.

8ــ ناصر الدين سعيدوني، من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي: تراجم مؤرخين ورحالة وجغرافيين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 1، 1999م.

9ــ قادة دين، القيمة المصدرية التاريخية لكتاب المعيار المعرب للونشريسي، د.ط، جامعة الجزائر 2، الجزائر، د.ت.

2ــ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

**ثالثا: الأطروحات و الرسائل :**

**أــ الدكتوراه:**

1ــ أحمد علي الزاملي، الآيات القرآنية الواردة في الرد على البدع المتقابلة دِرَاسَةٌ عَقَدِيَةٌ، (أطروحة دكتوراه)، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية الدعوة وأصول الدين قسم العقيدة، الدراسات العليا، المملكة العربية السعودية، 1437هــ ، 1438هــ.

2ــ بلبشير عمر، جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في المغربين الأوسط و الأقصى من القرن 6 إلى 9 هــ / 12ــ 15 م من خلال كتاب المعيار للونشريسي، ( أطروحة دكتوراه)، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية، جامعة وهران ، 2009ــ 2010م.

3ــ بلخير عثمان، ضوابط تنزيل الأحكام الشرعية في كتاب المعيار المعرب للونشريسي، (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 1431هــ / 2011 م.

**بــ ــ رسائل الماجستير:**

1. محمد بن مطلق الرميح، النوازل الفقهية المالية من خلال كتاب المعيار المعرب للإمام الونشريسي ت 914 هــ،( رسالة ماجيستر)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الشريعة، شعبة الفقه، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية ،1432هــ / 2011م.

2. مسعود كربوع، نوازل النقود و المكاييل و الموازين في المعيار المعرب للونشريسي، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية ، جامعة باتنة، 1434 هـ / 2012م .

**جـ ـ مذكرات الماستر :**

1. بوراية مديحة، نوازل الأسرة من خلال كتاب "المعيار المعرب" للونشريسي باب الزواج أنموذجا، (مذكرة الماستر)، الكلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، قسم العلوم الإسلامية، جامعة محمد بوضياف ـ المسيلة ـ ،2023 / 2024 م.

2. ياسين سلين، نوازل التربية و التعليم من خلال كتاب المعيار للإمام الونشريسي، (مذكرة الماستر)، شعبة العلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي، 1440هـ ـ 1439هـ / 2019م ـ2018م.

3. مشري زينب، التنظيم الفقهي للمعاملات المالية بالمغرب الإسلامي ما بين القرنين (7 ـ 9 هـ / 13 ـ 15 م ) من خلال نوازل المعيار للونشريسي،(مذكرة ماستر)، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة 08 ماي 1945م قالمة ، 1436 ـ 1437 هـ / 2015 ـ 2016 م.

**رابعا : المجلات :**

1. المهدي البوعبدلي، " الجوانب المجهولة من ترجمة حياة الإمام احمد بن يحيى الونشريسي"، مجلة الأصالة، العدد:83-84، مطبعة البعث، قسنطينة 1980.

2. لامية زكري ، "من أعلام تلمسان : أبو العباس أحمد الونشريسي 843هـ ـ 914هـ / 1430م ـ 1508م : سيرة ومسيرة"، مجلة العصور الجديدة ـ العدد 10 جويلية، 1434هـ / 2013م.

3. أحميدة النيفر، "المعيار و الهواية و الحوار، قراءة في التجربة التاريخية للغرب الإسلامي" ، مجلة آفاق الثقافة و التراث، العدد 14، 1417هـ / 1996 م .

**خامسا: الملتقيات:**

1. قموح فريد، "هجرة أحمد الونشريسي (ت914هـ/1508م) من تلمسان إلى فاس وإسهاماته العلمية "، الملتقى الوطني : الهجرة و المهاجرون في العصور الإسلامية ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 23 أفريل 2018.

2. الملتقى الوطني الثاني <حول حياة وآثار العلامة الإمام الونشريسي> ، المنعقد يومي 12و 13 نوفمبر 2009 م بدار الثقافة ، ولاية تيسمسيلت .

**سادسا: القواميس و المعاجم :**

**أـ المصادر:**

1ـ الجوهري، اسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، تح أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين بيروت، ط 4، 1407 هـ ـ 1987م .

2ـ ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر – بيروت ، ط 3 ، 1414 هـ .

3ـ ابن المقري الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية – بيروت .

4ـ ابن فارس، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح عبد السلام هارون، دار الفكر،1399 هـ ـ 1979 م

**ب ــ المراجع :**

نخبة من اللغويين في مجمع اللغة العربية في القاهرة، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط2، 1393هـ ــ 1973 م .

**سابعا : المواقع الالكترونية :**

1. ./https://chat.openai.com
2. المعيار المعرب، والجامع المغرب، عن فتاوى علماء إفريقية والاندلس والمغرب (arrabita:ma blog) المملكة المغربية ، 28-05-2025
3. الملتقى الوطني الثاني ، أحمد بن يحيى الونشريسي (https://www.univ-tissemsilt.dz/wancharissi/sites/wch02/wch02.html، 29ــ 05 ــ 2025

فهرس الموضوعات

قائمة مختصرات البحث : ..... 5

مقدمـــــــة..... 6

الفصل الأول:..... 11

ترجمة موجزة لأحمد الونشريسي ..... 11

1ــ اسمه ونسبه :..... 12

2ــ مولده ونشأته : ..... 13

3 ــ أسرته:..... 14

الفصل الثاني: التعريف بكتاب المعيار والظروف التي أحاطت بتأليفه. ... 33

2ــ منهج الونشريسي في كتاب المعيار : ..... 38

3ــ محتوياته { أبواب الكتاب } : ..... 41

4ــ تاريخ التأليف والغرض من التصنيف : ..... 42

5ــ مصادر كتاب المعيار :..... 45

6ــ القيمة العلمية للكتاب : ..... 47

7 ــ أهمية النوازل المعيار في الدراسات التاريخية ..... 50

8ــ طبعات الكتاب ومختصراته :..... 51

9ــ من مشاكل المعيار . ..... 53

الفصل الثالث: نماذج من اهتمامات الباحثين الجزائريين بكتاب المعيار المعرب.. 59

1 ــ الرسائل الجامعية :..... 61

أ ــ أطروحات الدكتوراه :..... 61

ب ــ رسائل الماجستير : ..... 69
جـــ ــ مذكرات الماستر: ..... 71
2ــ المقالات: ..... 77
3 ــ المؤتمرات العلمية والمحاضرات : ..... 84
خـــــــاتـــمـــة ..... 92
أهم النتائج : ..... 93
التوصيات : ..... 94
المصادر والمراجع ..... 95

**ملخص :**

تسعى هذه المذكرة إلى رصد الجهود العلمية التي بذلها الباحثون الجزائريون في دراسة كتاب "المعيار المعرب" للإمام أحمد الونشريسي، باعتباره مرجعًا فقهيًا موسوعيًا يجمع فتاوى ونوازل علماء الغرب الإسلامي. يتضمن العمل تتبعًا منهجيًا لمختلف أشكال الاهتمام بهذا الكتاب، من رسائل جامعية تناولت المنهج الفقهي للونشريسي أو بنيته المقارنة، إلى مقالات أكاديمية حللت مضامين المعيار أو قارنته بغيره من المدونات الفقهية، كما يستعرض الفصل حضور "المعيار" في الملتقيات والمؤتمرات الوطنية، وكذا في الندوات والمحاضرات العلمية. ويتضمن التقييم تحليلًا نقديًا لطبيعة هذه الدراسات، من حيث تنوعها المنهجي، وعمقها العلمي، ومجالاتها (فقهية، تاريخية، حضارية) وفي الأخير تخلص المذكرة إلى أن الكتاب حظي باهتمام متزايد في الوسط الجامعات الجزائرية، لكنه يوجدغياب تام لدراسات سابقة تناولت هذا الموضوع "رصد وتقييم دراسات الباحثين الجزائريين للكتاب المعيار المعرب للونشريسي" ولو جزء منه .

**Abstract:**

This dissertation examines the academic interest of Algerian researchers in Al-Mi‘yār al-Mu‘rib by Ahmad al-Wansharisi, a key reference in Maliki jurisprudence. It surveys university theses, scholarly articles, and the book's presence in conferences and lectures. The study offers a critical assessment of the scope and depth of these contributions, concluding that while interest in Al-Mi‘yār is growing, no prior research has specifically focused on evaluating Algerian studies of the work.